

3. انعكاس الرؤية القرآنية للعالم على النظام السياسي الإسلامي

Reflection of the Qur'anic Worldview on the Islamic Political System

Author



Fouad Al-Banna*

Institution: Taiz University, Yemen, fouadalbana@gmail.com, ORCID: 0009-0006-4959-8893

Progress Received: 25 November; Revised: 30 November; Accepted: 20 December 2026; Published: 20 January 2026, DOI: <https://doi.org/10.65461/tanmyia.2026.2.1.3>

Abstract:

system. It demonstrates that the Qur'an presents a comprehensive vision of divine guidance that elevates human life across time and place, offering a holistic framework that leads to happiness, uprightness, and harmony with human nature. The research shows that the principles of Qur'anic guidance extend to all dimensions of human existence, including the political domain, where the Qur'an serves as a moral and legal foundation for justice, freedom, consultation (shūrā), and the preservation of the community's welfare. The study analyzes the Qur'anic concept of guidance as an integrated system directing humanity towards the constructive cultivation of the earth in accordance with the objectives (maqāṣid) of the Sharī'ah. It highlights a political model built upon divine legitimacy, ethical responsibility, and the centrality of the human being as God's vicegerent on earth. The political system inspired by the Qur'an is shown to rest upon essential principles such as dignity, justice, peaceful transfer of power, consultation, accountability of rulers, and the pursuit of the public good. Furthermore, the research clarifies that the Qur'anic worldview forms an organic relationship with political organization; the Qur'an provides a vision of the universe, the human being, and life that directly shapes the functions and structure of the state. Instead of offering a rigid state model, the Qur'an lays down universal, flexible principles that can be applied across eras, making the Islamic political system a civilizational and purpose-based system capable of adaptation and confronting contemporary challenges. The study concludes that grounding political thought in the Qur'an rebuilds the political consciousness of the Muslim community on divine foundations and enables it to overcome modern crises by returning to foundational principles that combine stability with adaptability, spirituality with law, and values with practice. It affirms that the Qur'an provides an integrated civilizational vision that can render the Islamic political order more just, effective, and stable when its objectives are implemented with sound understanding and contextual awareness.

Keywords: Qur'anic Worldview, Islamic Political System, Maqasid al-Shariah, Shura, Political Justice, Qur'anic Governance, Vicegerency (Khilafah).

الملخص:

يتناول البحث تحليل الرؤية القرآنية للعالم وانعكاسها على بناء النظام السياسي الإسلامي، من خلال بيان أن القرآن الكريم يقدم تصوراً شاملاً للهداية الربانية التي ترتقي بالإنسان في الزمان والمكان، وتمنحه منهجاً للحياة يقوم على السعادة والفرحة والاستقامة. يبرز البحث أن أصول الهداية القرآنية تمتد إلى جميع جوانب الوجود الإنساني، بما فيها المجال السياسي، حيث يشكل القرآن مرجعية قيّمة وتشريعية تؤسس للعدل والحرية والشورى وحفظ مصالح الأمة. ويناقش البحث مفهوم الهداية القرآنية بوصفها منظومة متكاملة ترشد الإنسان نحو إعمار الأرض وفق مقاصد الشريعة، وتقدم نموذجاً سياسياً قائماً على المشروعية الإلهية، والمسؤولية الأخلاقية، ومركزية الإنسان باعتباره خليفة الله في الأرض. كما يوضح أن النظام السياسي المستمد من القرآن يقوم على مبادئ ثابتة وهي: احترام كرامة الإنسان، إقامة العدل، التداول السلمي للسلطة، الشورى، مراقبة الحاكم، وتحقيق الصالح العام. ويبرز الباحث كيف ترتبط الهداية القرآنية بالنظام السياسي ارتباطاً عضوياً؛ فالرؤية القرآنية للعالم تقدم تصوراً عن الكون والإنسان والحياة، وتنعكس عملياً على بنية الدولة ووظائفها وآليات الحكم فيها. والقرآن الكريم يؤصل لقواعد كلية مرنة قابلة للتطبيق في مختلف الأزمنة، ما يجعل النظام السياسي الإسلامي نظاماً مقاصدياً حضارياً يستوعب التطور ويواجه التحديات. ويخلص البحث إلى أن استلهام النظام السياسي من القرآن يعيد بناء الوعي السياسي للأمة على أسس ربانية، ويمنحها القدرة على تجاوز الأزمات المعاصرة، من خلال العودة إلى المبادئ الكبرى التي أرساها الوحي، والتي تجمع بين الثبات والقابلية للتجديد، وبين الروح والقانون، وبين القيم والممارسة برؤية حضارية متكاملة تُسهم في جعل النظام السياسي الإسلامي أكثر عدلاً وفاعلية واستقراراً، عندما يتم تنزيل مقاصده وفق فهم صحيح وسياق واقعي منضبط.

الكلمات المفتاحية: الرؤية القرآنية للعالم، النظام السياسي الإسلامي، مقاصد الشريعة، الشورى، العدل السياسي، الحوكمة القرآنية، الاستخلاف.

المقدمة:

الحمد لله ولي الصالحين وجاعل العاقبة للمتقين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، أما بعد: فإن القرآن الكريم هو هدية ربّ السماء لأهل الأرض، وهداية الرحمن لعباده الآدميين، وقد أودع الله فيه كافة أصول الهداية الثابتة، تلك الهداية التي تمتد في آفاق الزمان وتتمدد في أبعاد المكان، فتنتقل بالبشر من حيث تقف بهم ظروفهم إلى حيث يمكنهم البلوغ متأهلين للعودة إلى فردوس السماء، بعد برهنتهم على الأهلية للرجوع المظفر، وذلك بفردسة الأرض وفق منهج الهداية الرباني الذي لا يغادر صغيرة ولا كبيرة من أصول السعادة إلا أحصاها، فقد أثبتت الشريعة أن أصولها جامعة لكل الخيرات وعابرة لكل المجالات وممتدة عبر سائر الأزمان. ومن المعلوم أن المسلمين حينما استمسكوا بهذا القرآن تدبراً وتنزيلاً، عملاً ودعوةً، فإنهم قد عرجوا في سماوات النهوض الحضاري كما لم يحدث للبشر في تأريخهم الطويل من قبل، حتى صاروا خير أمة أخرجت للناس، لكنهم حين هجروا القرآن بمستوياته العديدة وعلى رأسها هجران التدبر؛ وقَعوا من عليائهم على رؤوسهم، فتنكبوا الصراط ومشوا مُكَبِّين على وجوههم، وَمَا زَالُوا يَنْحَطُّونَ حتى وصلوا إلى ما هم عليه اليوم من تخلف حضاري مفعج بعد أن كانوا مفخرة البشر، وما زال التراجع الحضاري بالمسلمين حتى انتقل الانحراف من دائرة الممارسة والتطبيق إلى دائرة النظر والتفكير. ولأن أول عروة من عرى الإسلام تعرضت للنقض في عالمي النظر والممارسة كانت متصلة بالجانب السياسي وهي الحكم، فقد كانت المشكلة أظهر في النظام السياسي الذي تم إبعاده تماماً عن توجهات القرآن، وهذا ما ستمحور فكرة البحث حوله بمشيئة الله. إذن موضوع هذا البحث هو "انعكاس رؤية القرآن للعالم على النظام السياسي الإسلامي"، وتتضح مركزية النظام السياسي في الرؤية القرآنية للعالم من خلال التأمل في أصل الاجتماع الإنساني ذاته؛ فقد تناول العلماء في الإجابة على سؤال: هل بدأت الحياة في الأرض فردية أو اجتماعية؟ ويبدو أن الرؤية القرآنية أقرب إلى القول بالبداية الاجتماعية، فقد أخبرنا القرآن أن الله تعالى خلق آدم أولاً ثم خلق حواء من ضلعه، وحدّتهما من العصيان والتعرض للعقاب، وبالفعل فإنهما حينما أكلا من الشجرة المحرمة قد تعرضا للإهباط من الجنة وللابتلاء الدنيوي المليء بالسعي الكادح، والزاهر بالأعداء وعلى رأسهم إبليس الذي هبط معهما ليقوم بدور الوسوسة والتزيين في الإضلال، قال تعالى: ﴿قَالَ مِنْهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى﴾ [طه: 123]، بصيغة المثني: ﴿اهْبِطَا﴾ وهما آدم وحواء، وفي آية أخرى يقول تعالى: ﴿وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [البقرة: 36]، وهكذا فإن

القرآن يستخدم صيغة الجمع: ﴿اهْبِطُوا﴾ أي آدم وحواء ومعهم إبليس الذي لا ينفك عن التأثير في حياتهما الاجتماعية، مما يؤكد أن المجتمع في هذه الأرض أسبق من الفرد وأن الحياة الاجتماعية أخطر من الحياة الفردية. والهدى في الآية السابقة هو منهج إعمار الأرض وفق توجيهات السماء، والقيام بأعباء الخلافة وفق تعاليم المستخلف، ويشمل هذا المنهج أصول كافة النظم الاجتماعية وعلى رأسها النظام السياسي الذي يعد أخطر هذه النظم؛ لأنه القاعدة التي تقوم عليها كافة النظم وبصلاحه تصلح النظم الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وبفساده تكون هذه النظم عرضة للفساد والزوال، فالنظام السياسي أحد أخطر النظم الاجتماعية وأشدّها أثرًا في توجيه حياة الجماعات وتنظيم شؤونها، ومن هنا تأتي أهمية التأصيل للوصول إلى تصور جامع للنظام السياسي الإسلامي في ضوء الرؤية القرآنية للعالم، وستتم دراسته من خلال الخطوات الآتية:

أولاً: مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في إنكار كثيرين وجود نظام سياسي إسلامي في زمن الجحود والإحباط، بحجة أن القرآن كتاب هداية روحاني ينظم العلاقة بين الناس وبين الله ولا شأن له بتنظيم علاقة الإنسان بأخيه الإنسان ولا سيما ما يتصل بتنظيم علائق الحاكم بالمحكوم الذي يمثل جوهر النظام السياسي، وهو النظام الذي يتسم بكثرة المتغيرات عبر آفاق المكان وسرعتها عبر أبعاد الزمان، فهل يوجد نظام سياسي يتكئ على الرؤية القرآنية للعالم وفق المنهج العلمي الذي تنطلق منه النظم الاجتماعية الحديثة؟

ثانياً: أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق ما يلي:

- 1 - معرفة مكونات النظام السياسي في ظل رؤية القرآن للعالم.
- 2 - التعرف على البيئة التي يعمل النظام السياسي في إطارها، سواء كانت داخلية أو خارجية، وسواء كانت موارية أو معادية.
- 3 - تتبع العلاقة القائمة بين النظام السياسي وسائر النظم الأخرى؛ لمعرفة كيفية تفاعلها مع بعضها.

- 4 – التعرف على مُحَرِّكات النظام السياسي التي تحقق التكامل والانسياب بين مكوناته المختلفة وتضمن له الفاعلية وتحقيق الأهداف المنوطة به على أكمل وجه.
- 5 – إدراك الانبثاقات التي تخرج من رحم أصوله وکلياته بما يضمن له الديمومة والتطور وما يمنحه القدرة على مسايرة المتغيرات وقيادة الحياة، دون الخروج عن سكة الأصول أو التغرب عن الهوية الإسلامية ذات الصبغة الإلهية الحنيفة.

ثالثاً: أهمية البحث:

للبحث أهمية كبيرة وتهم أعداداً هائلة من المسلمين في واقعنا المعاصر، ويمكن إبراز هذه الأهمية في النقاط الآتية:

- 1 – مساهمته في إثبات مقولة "إن القرآن منهج شامل لسائر زوايا الحياة وإنه صالح لكل زمان ومكان"، وهو الأمر الذي يؤمن به عامة المسلمين إيماناً غيبياً ولكن بشكل عاطفي لا يقوم على البراهين القاطعة التي توصل الناس إلى مرافئ اليقين.
- 2 – إقامته للبرهان الواضح على وجود مقومات نظام سياسي إسلامي في الرؤية القرآنية للعالم، وذلك وفق المنهج النظمي الذي تستخدمه أحدث علوم الاجتماع.
- 3 – قدرته على توفير خارطة معرفية لمعادلات الثوابت والمتغيرات، وهي الخصيصة التي تضمن للإسلام الانطلاق من الأصول لمعالجة إشكالات وتحديات العصر، ولا سيما في النظام السياسي الذي هو أكثر النظم سرعة في سكة المتغيرات.
- 4 – مساهمته في رفد الجهود التي يقوم بها مفكرو الأمة لتفكيك منظومة الاستبداد الجاثمة على صدر الأمة، وفي توفير البديل القرآني القابل للتطبيق في هذا العصر، بعيداً عن المثاليات المستعصية على التطبيق وعن الشعارات الانفعالية والأمانى العاطفية.

رابعاً: منهج البحث:

سيستخدم الباحث المنهج التحليلي الوصفي في معالجة قضايا وموضوعات هذا البحث، وسيستفيد من خطوات المنهج المنطومي الذي يستخدم في معالجة القضايا المتصلة بالنظم الاجتماعية، ولأن الأمر مرتبط باستخلاص الرؤية القرآنية فإن الباحث بجانب الاستفادة من المصادر والمراجع المتاحة سيعتمد إلى ممارسة قدر من تدبر النصوص القرآنية وفق إمكاناته العقلية، التي يرجو أن تكون كافية لتأتي بجديد في هذا المضمار الذي يعتمد أغلب باحثيه على

ترديد مقولات الفكر السلطاني الموروث أو الفكر الغربي المستورد، بدون وعي بالمنهج القرآني أو مراعاة للخصوصيات الاجتماعية للعالم الإسلامي المعاصر.

خامساً: هيكل البحث:

المقدمة: (إشكالية البحث، أهداف البحث، أهمية البحث، منهج البحث، هيكلية البحث)

أولاً: مفهوم النظام السياسي الإسلامي.

ثانياً: مكونات النظام السياسي الإسلامي.

ثالثاً: البيئة التي يعمل في إطارها النظام السياسي.

رابعاً: العلاقة بين النظام السياسي وبين مكونات البيئة الداخلية والخارجية.

خامساً: محركات النظام السياسي.

سادساً: امتلاك النظام السياسي لإمكانات الانبثاق والتطور.

الخاتمة وأهم النتائج والتوصيات:

أولاً: مفهوم النظام السياسي الإسلامي:

يأتي مصطلحُ النظامِ في المعاجمِ اللغويةِ بمعنى الخيطِ الذي يُنظَّمُ به اللؤلؤُ وغيره، والانتظامُ هو الاتساقُ والترتيب، وانتظم الشيء أي تألَّفَ واتَّسَقَ، ويقال: انتظم أمره أي استقام، ويقال نظامُ الأمر أي قوامه وعماده (الرازي، مختار الصحاح، 2007، ص 571؛ إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، 2/ 970)، وفي الجانب الاصطلاحي تتسق تعريفات العلماء مع التعريف اللغوي إلى حدٍ كبير، فيُعرف التنظيم بأنه "ترتيبُ الأعمالِ والنشاطاتِ بقصدِ تحقيقِ أهدافِ الجماعةِ، أيُّ هو إطارٌ يعملُ بداخله مجموعةٌ من النَّاسِ لخدمةِ أنفسهم من خلالِ علاقاتٍ وتفاعلاتٍ تحت إمرة (سلطة) مُرتضاهُ تُوجِّهُ المجموعةَ وتحكم مسارها حتَّى لا تتفرَّقَ بها السُّبلُ فلا تستطيع تحقيقَ مقاصدها وأهدافها" (الهادي عبد الصمد، الإدارة والتنظيم في الدولة الإسلامية، 1996، ص 121)، ويُعرّف النظام بأنه: "مجموعة القواعد والأحكام التي تحكم تصرفاً معيناً أو مؤسسة ما أو تنظيم حياة المجتمعات أو جانباً منها على نسق معين وبصورة شمولية" (الصلاحات، معجم المصطلحات السياسية في تراث الفقهاء، 2006، ص 230-231)، وبعد أن استعرض نعمان السامرائي التعريفات اللغوية لمصطلح النظام، قال: "يتضح أن أصلَ النَّظْمِ الجَمْعُ، لكنه يختلفُ عن الضَّمِّ، فهو بدون ترتيب، وعن الخلطِ أيضاً فهو جمع غير المتجانس، فالنظْمُ يتميزُ بالترتيب والاستقلالية لكلِّ جزءٍ. ويُستعملُ النظامُ لتشريع معين، سواء كان إلهياً أم وضعياً، فللزكاةِ نظامٌ، وللإرثِ نظامٌ، وللمرورِ نظامٌ، وهكذا" (السامرائي، النظام السياسي في الإسلام، 2001، ص 9). وذهب الدكتور صبحي الصالح إلى أن النَّظْمَ الإسلامية: "مجموعة من القوانين سنّها الشارع في بعض المجتمعات للتنظيم" (صبحي الصالح، النظم الإسلامية، 1976، ص 55). فالنظامُ قائمٌ على الترتيبِ والاتساقِ والاستقامة وهو ضد الفوضى والاضطراب، وهو إطارٌ منظمٌ ترتبُ فيه الأعمالُ والعلاقاتُ تحتَ سُلْطَةٍ مقبولةٍ لِتَحْقِيقِ أهدافِ الجماعةِ، ومنع التفرقِ وضياع المقاصد، ووفق نسقٍ محدد. ويؤكدُ العلماءُ أن جوهرَ النظامِ هو الجمعُ المقترنُ بالترتيب، ويُطلقُ على التشريعاتِ المختلفةِ، كمنظومة تشريعية وقانونية تهدف إلى تنظيم حياة المجتمع وضبط شؤونه، ووفق مقاصد الشريعة.

أما السياسةُ فقد عرّفها ابن منظور (ابن منظور، لسان العرب، 1990، 6/ 108) من خلال جذرها اللغوي، فذهب إلى أن سَاسَ الأمرِ سياسةٌ: بمعنى قامَ به، والسَّوْسُ: هو الطبعُ والخُلُقُ، فيقال: الفصاحةُ من سَوَسِهِ، والكرمُ من سَوَسِهِ، أي: من طبعه، وسائس الدواب: من يقوم على أمرها. وذهب ابن عقيل الحنبلي إلى القول بأن "السياسة ما كان فعلاً يكون معه الناس أقرب إلى

الصالح، وأبعدَ عن الفساد، وإن لم يضعه الرسول - صلى الله عليه وسلم- ولا نزلَ به وحى " (ابن قيم الجوزية، الطرق الحكمية، 1961، ص13)؛ بمعنى أن السياسة ليست ما جاء به الشرع، ولكن هي ما اخترعه العقلُ البشريُّ ولم يتعارض مع الشرع، وذلك في سياق جلبِ المصالحِ للجماعة ودرءِ المفاسد عنها. ورَكَزَ الغزاليُّ على البُعدِ المقاصدي كآبَنِ عقيلٍ في تعريفِ السياسة فقال: "والسياسة هي للتأليف والاجتماع والتعاون على أسباب المعيشة وضبطها" (الغزالي، إحياء علوم الدين، 27/1)، ورَغَمَ اختلافِ الألفاظِ في تعريفاتٍ كثيرٍ من المعاجم والمراجع للسياسة وانطلاقها من زوايا متعددة، إلا أنها جَمِيعاً تُبرِزُ المعنى الذي يستهدف تنظيم الحياة، بحيثُ يقومُ الجميعُ بواجباتهم دونَ تقصيرٍ وتصلُ إليهم حقوقهم غير منقوصة وبطريقة انسيابية وسلسة. (للمزيد من التعريفات للسياسة، ينظر: زيتون، المعجم السياسي، 2010، ص215-216؛ عتريس، الموسوعةُ في المصطلحات السياسية، 2014، ص367؛ الدومة، المدخل إلى العلوم السياسية، 2006، ص4-6). ومن زوايته المغايرة وخبرته المختلفة عرّف المفكر الفرنسي غوستاف لوبون السياسة، فقال: "هي التوفيق بين السير والحركة وبين مقتضيات الوقت معقولة كانت أم غير معقولة" (لوبون، روح السياسة، 2015، ص8)، غير أن بُعدَ السلاسة والانسيابية واضح فيه، وهذا هو لبُّ النظام. ومن يقرأ كتب السياسة الإسلامية المتقدمة، ك (سياسة المالك في تدير الممالك) لابن أبي الربيع، و(الأحكام السلطانية) لأبي الحسن الماوردي، و(الأحكام السلطانية) لأبي يعلى الفراء، و(غياث الأمم في التياث الظلم) لإمام الحرمين الجويني، و(السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية) لشيخ الإسلام ابن تيمية؛ سيجدُ بكل وضوح أن السياسة في المفهوم الإسلامي تعني الإدارة الحكيمة التي تُدبِر شؤونَ النَّاسِ، باستجلابِ المصالحِ والمنافع ودرءِ المفاسدِ والمضارِّ، بأحسن ما يمكن من طرائق وأكفأ ما يتوفّر من وسائل، ومن خلال هذه التعريفات للنظام والسياسة والتركيب بينها، يتضح معنى النظام السياسي بجلاء، وقد قام المفكر السوري ذو الجنسية الفرنسية برهان غليون باستعراض مفهوم النظام السياسي باستفاضة، وخلص إلى أنه: "مجموعة القواعد والمبادئ والأهداف التي تحدد نمط ممارسة السلطة العامة في المجتمع، سلطة الحكم أي أسلوب استثمار الموارد المادية والمعنوية التي ينطوي عليها حقل سياسي معين، وذلك سواء عندما تتوجه هذه الممارسة نحو الأفراد لتحديد حقوقهم وواجباتهم أو عندما تسعى إلى ضبط علاقات الأفراد والأطراف الاجتماعية في ما بينها أو عندما تتعلق بالإدارة الموجهة نحو الموارد الطبيعية وغير الطبيعية (غليون والعوا، النظام السياسي في الإسلام، 2004، ص24).

فيتبين من خلال استعراض المدلولين اللغوي والاصطلاحي لمفهومي النظام والسياسة، وما قدمه العلماء والباحثون قديماً وحديثاً من تعريفات وتحليلات، أنّ النّظام السّياسي في جوهره ليس مجرد تجمعٍ اعتباطي للأحكام أو القواعد، بل هو بناءٌ منظمٌ يقوم على الاتساق والترتيب، وتكامل الأجزاء، واستقلالية الوظائف، بما يحقق مقاصد الجماعة ويمنع تفرّقها واضطراب شؤونها. كما يظهر أنّ السياسة في المفهوم الإسلامي لا تنفصل عن غاية الإصلاح وتحقيق الصلاح العام، بل تتمثل في الإدارة الحكيمة لشؤون الناس، القائمة على جلب المصالح ودرء المفسد، سواء استندت إلى نصٍّ شرعيٍّ مباشر أو إلى اجتهادٍ عقليٍّ منضبط لا يتعارض مع أصول الشريعة ومقاصدها. ومن خلال التركيب بين مفهومي النظام والسياسة، يتضح أن النظام السياسي الإسلامي هو منظومة من القواعد والمبادئ والأهداف التي تنظّم ممارسة السلطة العامة في المجتمع، وتضبط العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وتوجّه استثمار الموارد المادية والمعنوية بما يحقق العدل، ويصون الحقوق، ويضمن القيام بالواجبات في إطار من السلاسة والانضباط. ويتميّز هذا النظام بارتكازه على مرجعيةٍ قيميةٍ ومقاصديةٍ مستمدة من الوحي، مع فسح المجال للاجتهاد العقلي في الوسائل والآليات، بما يجعله نظاماً قابلاً للتكيّف مع اختلاف الأزمنة والأمكنة دون الإخلال بثوابته وأصوله. وعلى هذا الأساس، يغدو النظام السياسي الإسلامي إطاراً حضارياً متكاملًا، يُعبّر عن الرؤية القرآنية للعالم، ويجسدها في واقع الحكم والإدارة.

ثانياً: مُكوّنات النظام السياسي الإسلامي

يتكوّن النظام السّياسي الإسلامي من أربعةٍ مكوناتٍ أساسيةٍ تتضافر جميعها لتؤدي وظيفتها بصورةٍ منسجمةٍ مع بعضها، وسنّمُر على كلٍّ مكوّنٍ من هذه المكونات باختصار نرجو ألا يكون مُخلًا، نظراً للطبيعة المحدودة لهذا البحث، في القيم والمبادئ والأشخاص، والروابط، والخطط، على النحو الآتي:

1. القيم والمبادئ:

نعني بالقيم والمبادئ مجموعة الأحكام والتوجيهات القطعية الواضحة التي وردت في القرآن الكريم، ملزمةً الحاكم والمحكوم باتباعها والعمل بمقتضاها إن كانوا بحقٍ مؤمنين بالله واليوم الآخر. ومن استقرار نصوص القرآن الكريم بدا لنا بأن هناك خمس قيم ومبادئ أساسية هي:

- التوحيد:

التوحيد في الرؤية القرآنية هو القيمة الأساسية التي تتفرع عنها سائر القيم الكلية التي تحكم النظام السياسي وسائر النظم الاجتماعية الأخرى. إن توحيد الله يتضمن الإقرار بأن الله خالق هذا الكون وحده، لا شريك له، وبأنه المتصرف الحصري في كائناته: إحياء وإماتة، منحاً ومنعاً، وهذا ما يسميه علماء الكلام بتوحيد الربوبية، وينبني عليه توحيد الألوهية والحاكمية، فما دام هو الخالق الرازق والمحيي المميت وحده فإنه المستحق بدون شريك للعبودية والطاعة المطلقة، وهو ما ذكره الله في قوله تعالى: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: 54]، والأمر بمعناه الشمولي يَسْتَعْرِقُ كُلَّ أمر قضى به الله لجلب مصالح العباد وكل نهي دعا للانتهاء عنه مما فيه درء مفسدة عنهم في الحال والمآل، ولا شك بأن الجانب السياسي يقع في القلب من محراب العبودية التي يتعبد المؤمن ربه بطاعته في إتيان أوامره والبعد عن نواهيه والخوف من زواجره. وهذه هي الحاكمية المطلقة لله وتختص بالثواب التي لا تتغير بتغير الزمان والمكان والناس، بينما يختص العقل البشري بتنظيم الحاكمية النسبية التي تنداح في مساحة المتغيرات، كما سيأتي. وقد وردت آيات كثيرة في مضمير العبودية لله في محراب الحاكمية، ومنها قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: 56]، فلا يُعْقَلُ أَنَّ الله يريد ممن خلقهم أن يعبدوه في محارب الشعائر ويعصوه في محارب السياسة والاقتصاد والاجتماع؟ فالسياسة من حياة الإنسان التي طالب الله عباده بأن يجعلوها خالصة له في التشريع والتوجيه وفي القصد والنية، كقوله تعالى لحبيبه محمد- صلى الله عليه وسلم: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الأنعام: 162، 163]، وما دونه من الناس من باب أولى؟!

ولقد أمر القرآن بإقامة الوجه لله ودعاً للتسبيح بحمده وتزيمه من كل نقص في آيات عديدة، فهل ينقص التشريع الإسلامي حتى يتم الاستيراد من ثقافات وضعية خارج المنظومة الإيمانية؟ وتحدث عن السجود الكوني لله والذي تنخرط فيه سائر الموجودات من الملائكة حتى أصغر الذرات والذي يتجسد في السير وفق مشيئة الله وقوانينه، فهل يشد الإنسان عن هذا السجود الذي يتمدد في سائر مجالات الحياة، ومنها المجال السياسي الذي يتم السجود فيه من خلال تعظيم الله وتزيمه عن كل نقص وتجسيد العبادة له في طاعته بما أمر وما نهى. ويُقْلَسَفُ روجيه جارودي قضية التوحيد في الإسلام، فيقول: "إن الله هو أكبر من أكبر الملوك، وله وحده يتوجه الاحترام المطلق والإجلال. هنا يتأسس مبدأ الحق الذي يجيز التصرف لكل إنسان في مقاومة كل

ظلم، ومعارضة كل سلطة، وهو حق غير مستلب، بالإضافة إلى ذلك إنه الأساس الإلهي للتساوي بين جميع الناس بغض النظر عن الطبقات الاجتماعية والسلطة والثروة والدّم" (جارودي، الإسلام دين المستقبل، ص31)، ويضيف بقوله: "فالتّوحيدُ في جوهره يدحضُ الجبرية. بل هو الركيزة المتينة للمسؤولية والحرية لدى الإنسان. والإسلام هو الاستسلام والخضوع لإرادة الله، وعلى هذا المفهوم فكلُّ ما في الوجود هو خاضعٌ ومُسْتَسَلِمٌ لله" (المرجع نفسه، ص33)، غير أن خضوع الكائنات لله يتمُّ بأمرٍ جبري قهري بينما ابتلى الله الإنسان بالحرية والاختيار، بحيثُ يخضع لله راغبا لا مُرغماً، وبذلك يستحقُّ الثواب أو العقاب الذي اختاره بإرادته ومملك يمينه. ومن مقتضيات الإيمان بوحداية الله الإيمان بحاكميته وحدّه- سبحانه وتعالى- فالحاكمة بكل أبعادها ودلالاتها إحدى ركائز العقيدة التوحيدية، التي إن تمَّ تطبيقها كما جاءت في الكتاب والسنة وإجماع أئمة الأمة، فإنَّها كفيلةٌ بتحقيق مطالب الإنسان ومنع الظلم عنه ورفع الحيف عنه، ومن مقتضيات الإيمان بالله التسليم بأن الله أعطى للإنسان وظيفة الخلافة في عمارة الأرض، ومنحه المنهج الأمثل للقيام بأعباء الخلافة على أكمل وجه، ذلك المنهج الذي يقوم على قطعيات الوحي ويكتمل ويتطور بتأملات العقل (النجار، خلافة الإنسان بين الوحي والعقل، 2005، ص61-87)، وذهب محمد أسد إلى أن المرء لا يحتاجُ إلى ذكاءٍ خارقٍ كي يفهم بأن الدولة التي تقوم على أساس الدين تُقدِّم "فرصاً للسعادة والرفاهية أعظم بكثير من الفرص التي تمنحها دولة يقوم كيانها السياسي على العلمانية، شريطة أن تمنح العقيدة الدينية التي يقوم عليها جهاز الدولة والتي منها تستمدُّ سلطانها وقوتها، أولاً، المجال للإنسان للحصول على حاجاته الحياتية والاجتماعية، وأن تأخذ ثانياً بنظر الاعتبار، التطور التاريخي والفكري المستمر الذي يكتنف الحياة وتخضع لقانونه ككلِّ المجتمعات البشرية من غير استثناء" (محمد أسد، منهاج الإسلام في الحكم، 1983، ص31)، ويرى أن هذين الشرطين لا يتوفران في غير الإسلام (المرجع نفسه، ص31-32)، ومن تدبر نصوص العقيدة في القرآن الكريم وتجسيدها في سنة المصطفى- صلى الله عليه وسلم- وسلوكيات المؤمنين المتقين في سائر الأزمان يبدو بوضوح أن الإيمان بمنهج حياة متكامل، حيثُ يقيمُ دولة الله في قلوب المتقين الذين يراقبونه في سائر أقوالهم وأفعالهم وفي شتى تصوراتهم وتصرفاتهم في كافة جوانب الحياة، مما يضع حجر الزاوية في مبنى النظام السياسي الإسلامي، بما تنتجه هذه العقيدة من قيم رفيعة ومنها الحرية التي هي حجرة أخرى في القاعدة التي يقوم عليها بنیان النظام السياسي كما في الفقرة الآتية.

- الحرية:

تقوم الحرية في المنظور القرآني على تحرير الإنسان من القيود المادية والمعنوية التي تكبل إرادته وتعيق فطرته، وإزالة ما يثقل كاهل الناس من تكاليف جائرة وعقائد منحرفة وأعراف مُقيّدة. فالحرية هنا ليست انفلاتاً من الضوابط، بل تحرراً واعٍ يهتدي بنور الوحي، ويقود إلى الإيمان، قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف: 157]، وكأن الآية تُشير إلى صعوبة الابتلاء بالحرية، وأن الذين ينجحون فيه هم من تخلصوا من الظلم والجهل اللذين يثويان في تركيبته الترابية، وقليل ما هم. والحرية في الرؤية القرآنية هي مناط التكريم والتشريف ومعقد المسؤولية والتكليف، وهي من النعم الكبيرة التي لا يعدلها إلا الملك، قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ أذكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنْبِيَاءَ وَجَعَلَكُمْ مُلُوكًا وَآتَاكُمْ مَا لَمْ يُؤْتِ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ [المائدة: 20]، وللعلم فإن الكليم موسى- عليه السلام- الذي يُذكر قومه بهذه النعمة كأنها قد حدثت بالفعل: ﴿وَجَعَلَكُمْ مُلُوكًا﴾ بصيغة الماضي، كان قد مات أثناء مرحلة التيه التي استمرت أربعين سنة في سيناء، بعد أن رفض قومه دخول الأرض المقدسة في فلسطين بحجة أن فيها قوما جبارين، ولم يتأثروا بمشاهدة أكبر جبابرة الأرض فرعون وهو يغرق في البحر الذي ضربه موسى بعصاه التي أودع الله فيها شيئاً من قدرته الخارقة، بمعنى أن موسى مات قبل أن يقوم ملك بني إسرائيل، وفي ذات الوقت لم يكن لأجدادهم من ملوك سوى ما وقع ليوسف- عليه السلام- من تولية على خزائن المال في دولة الفراعنة، ففي القرآن إشارة إلى الاعتداد بالحرية إلى حد أنه يعتبر الأحرار ملوكاً يقررون ما يشاؤون ويفعلون ما يريدون، فهل هناك تقدير للحرية أكثر من هذا التصوير؟ وتوجد ملاحظة أخرى جديرة بالإشارة إليها وهي أن الحرية قيمة عظيمة تستحق البذل والتضحية من أجلها، وتستأهل المصابرة والمرابطة في طريق الوصول إليها كما يفعل عُشاق الملك (فؤاد البنا، المقاصد السياسية للقرآن، ص 26). ومن أساليب القرآن في إبراز قيمة الحرية توجهاته لنبيه محمد- صلى الله عليه وسلم- بالتزام البلاغ والبيان وعدم ممارسة أي صورة من صور التأثير الذي يتجاوز الاختيار العقلي الحر، فقد وردت آيات كثيرة بهذا المعنى، ومنها قوله تعالى: ﴿أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: 99]، ولقد كان النبي- صلى الله عليه وسلم- آية في احترام حريات الآخرين، غير أن رحمته بالناس وخوفه عليهم من شقاء الدنيا وجحيم الآخرة؛ جعله

يمارس الدعوة ومهمته التبليغ والتذكير، حيث قَالَ تَعَالَى: ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ * لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ﴾ [الغاشية: 21، 22]، وقال: ﴿وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِجَبَّارٍ فَذَكِّرْ بِالْقُرْآنِ مَنْ يَخَافُ وَعِيدِ﴾ [ق: 45]، ولقد نصَّ القرآن على الحرية كقيمةٍ كليةٍ من القيم السياسية لكنه أوكل إلى العقل وضع النظم والآليات التي تذهبُ بها نحوَ الفاعلية وصناعة الحياة وتمنعها من الانزلاق نحو مساقط الفوضى، كجزءٍ من الاجتهادِ العقلي الذي ابتلى الله به الإنسان المسلم، فهذا المفكر جون باول يختم كتابه (الفكر السياسي الغربي) بالقول بأنَّ نقطةَ التفوقِ في الفكر السياسي الغربي هي "أنه يربطُ في أفضلِ صورةٍ له بينَ الحرية والنظام، وبين الاستقرار والخلق" (باول، الفكر السياسي الغربي، 1985، ص484)، ولا بد بأن الحرية القائمة على ضوابط، والمسيجة بنظام واضح المعالم ستؤدي إلى تحقيق التآلف بين أفراد أي مجتمع هذا حاله، مما يوصلنا إلى القيمة الثالثة.

– الوحدة:

قَرَنَ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ الْوَحْدَةَ بِالْوَحْدَانِيَّةِ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: 92]، حيثُ قَرَنَ الْأُمَّةَ الْوَاحِدَةَ بِعِبَادَةِ اللَّهِ. وَحِينَ وَلَّى مُوسَى أَخَاهُ هَارُونَ عَلَى قَوْمِهِ عِنْدَ ذَهَابِهِ لِمِيقَاتِ رَبِّهِ فِي جَبَلِ الطُّورِ، وَسَوَّلَتْ لِلْسَامِرِيِّ نَفْسُهُ الْأَمَارَةَ بِالسُّوءِ، فَجَمَعَ الذَّهَبَ الَّذِي أَخَذَهُ مِنْ مِصْرَ عِنْدَ خُرُوجِهِمْ مِنْهَا وَصَنَعَ مِنْهُ عِجْلاً لَهُ خُورًا، وَقَالَ لَهُمْ: هَذَا هُوَ إِلَهُكُمْ الَّذِي ذَهَبَ مُوسَى يَبْحَثُ عَنْهُ، وَرَغِمَ نَصَائِحُ هَارُونَ لَهُمْ وَتَخْوِيفُهُمْ مِنَ الشَّرِكِ إِلَّا أَنَّهُمْ مَا لَبَثُوا عَاكِفِينَ عَلَيْهِ حَتَّى رَجَعَ مُوسَى، وَهَارُونَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - صَبَرَ عَلَى فَعْلِهِمُ الشَّنِيعِ وَلَمْ يَفَارِقْهُمْ كَوْنُهُ بِمَقَامِ الْوَزِيرِ مِنْ مُوسَى يَلْتَزِمُ التَّوَجِيهَ وَلَا يَتَعَدَّاهُ إِلَى غَيْرِهِ، مَعَ عِظَمِ مَا وَقَعَ فِيهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ مِنَ الشَّرِكِ، فَلَمَّا عَادَ مُوسَى وَأَمْسَكَ بِأَخِيهِ مُعَاتِبًا إِيَّاهُ عَلَى مَا حَدَثَ، اعْتَذَرَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿قَالَ يَنْنُومُ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِي إِيَّيْ حَشِيتُ أَنْ تَقُولَ فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَمْ تَرْقُبْ قَوْلِي﴾ [طه: 94] وَبَيَّنَّ أَنْ مَا دَافَعَهُ لِلْبَقَاءِ مَعَهُمُ الْخَشْيَةُ أَنْ يُنْسَبَ إِلَيْهِ التَّفْرِيقُ لِبَنِي إِسْرَائِيلَ، مَعَ أَنَّ الْحِفَافَ عَلَى التَّوْحِيدِ وَبِذِ الشَّرِكِ هُوَ الْأَسَاسُ الَّذِي تَقُومُ عَلَيْهِ وَحْدَةُ الْجَمَاعَةِ وَاسْتِقْرَارُهَا، وَفِي قِصَّةِ مُوسَى وَهَارُونَ يُعَلِّمُنَا الْقُرْآنُ إِقَامَةَ الْحَقِّ بِأَسَالِبِ مُتَعَدِّدَةٍ تَبْعًا لِلْفُرُوقِ الْفَرْدِيَّةِ وَالْفَوَارِقِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ وَالْخُصُوصِيَّاتِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ، وَالْمَكَانَةَ الْقِيَادِيَّةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: 16]، فَصَنَاعَةُ الْوَعْيِ الْجَمْعِيِّ، وَالْحَرَصُ عَلَى إِجْعَادِ مَشَاعِرِ التَّأَلُّفِ بَيْنَ أَبْنَاءِ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ يُعَدُّ مِنْهَا مَتَكَامِلًا لِلانْتِظَامِ الْاجْتِمَاعِيِّ، حَيْثُ يُؤَلَّفُ بَيْنَ الْأَفْرَادِ

بمجموعةٍ من القيمِ والتعاليمِ والروابطِ، ويدفعهم للاتجاهِ نحو مقاصدٍ واحدةٍ؛ ولذلك فقد سمّاهم بالأمة، وهو الاسم الذي يجيء من وحدة القصد، إذ وحّد القرآن وجهتهم بنصوصٍ قطعيةٍ الدلالة في القرآن، وهي ما نسميها في عصرنا بالثوابت (مجنذب صالح، أصول السياسة، ص 84-100)؛ غير أن هذا الأمر لا يحدث بشكل آلي أو تلقائي وإنما عبر إعمال العقل بصورة منهجية في تدبر القرآن.

– العدل:

لقد اعتنى القرآن بالعدل بصورةٍ منقطعةٍ النظير، فلقد علّل الله إرسالَ الرسل وإنزالَ الكتب بقوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [الحديد: 25]، وأمر تعالى بإقامة موازين العدل في آياتٍ كثيرةٍ وبصيغٍ وأساليبٍ متعددة، مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: 90]، وذهب كثيرٌ من العلماء إلى أن هذه الآية هي أجمع آية في القرآن، فقد جمعت أمهات الفضائل بأمر صريحٍ وحصرت أمهات الرذائل بنهي حاسم. ومن أدل الآيات الواردة في هذا الشأن قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء: 58]، ونلاحظ كيف أكّد الله الأمر بمؤكدات لفظية ومعنوية وأسلوبية. ولقد أمر الله بالعدل مع الأقارب والأباعد، ومع الموالين والمعادين، وأمر بالعدل في الأمر كله، حيث أمر بالعدل في القول والفعل وفي النظر والحكم، ونهى عن التعمية والتعميم، وأمر بإعطاء كلّ من يستحق ما يستحق. وقد انعكست عناية القرآن بالعدل على الأدبيات الإسلامية في مختلف العصور مع الاختلاف النسبي بين العصور والأشخاص والتيارات، فقد جعل كثيرٌ من العلماء العدل المقصد الأعظم للشريعة الإسلامية، وذهب شيخ الإسلام ابن تيمية إلى أن الله ينصر الدولة العادلة وإن كانت كافرة على الدولة الظالمة ولو كانت مسلمة (ابن تيمية، الحسبة في الإسلام، ص 7)، وبعد أن استقرّ ابن خلدون حوادث التاريخ ورأى تأثير الظلم على المجتمعات والدول ورأى دوره في سقوطها؛ صاغ في مقدمته فصلاً تحت عنوان "فصل في أنّ الظلم مؤذنٌ بخراب العمران" (ابن خلدون، المقدمة، د.ت، ص 316-321)، وينحو أفلاطون بالعدل نحو بُعدٍ آخر وهو بُعد احترام التخصصات العلمية، فقد نقل عنه ابن رشد أن العدل يتجلّى في احترام السادة والجمهور ما تُوجبه النواميس من ميل الناس إلى عمَلٍ واحدٍ تميلُ إليه فطرته كلّ واحدٍ منهم وتمكينه منه، وعدم الخوض في

أعمال أخرى (ابن رشد، الضروري في السياسة، 1998، ص 119-120)، وهذا ما تهدي إليه الآيات القرآنية بحثها على الدخول إلى العلوم من أبواب التخصصات المختلفة بحسب الميول الفطرية والمواهب السليقية التي زرعها الله في تركيبه الخلق أجمعين؛ حتى يحتاج بعضهم لبعض فيتعارفون ويتألفون ويكمل بعضهم بعضاً، وذلك كقوله تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِ فَرَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَىٰ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: 84] أي على طبيعته وسجيته التي خلقه الله عليها من ميل إلى الطب أو الصيدلة أو الهندسة أو الفلاحة أو التجارة أو السياسة، وقوله: ﴿وَلِكُلِّ دَرَجَاتٍ مِّمَّا عَمِلُوا وَلِيُؤَفِّقَهُمْ أَعْمَالَهُمْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [الأحقاف: 19] أي مما عملوا في تخصصاتهم ومهنتهم المختلفة، ذلك أن العمل من صميم العبادة، ثم إنه عبادة متعددة إلى الخلق مما يجعل الأجر كبيراً إن أحسن أو الوزر خطيراً إن أساء، وهذا ما نقلنا إلى القيمة الخامسة وهي العلم.

– العلم:

يحتل العلم موقعاً مركزياً في البناء السياسي في الرؤية الإسلامية، إذ يُمثّل الأساس المعرفي الذي تُقام عليه مشروعية الاستخلاف، وحُسن إدارة الشأن العام، وترشيده القرار السياسي. فالعلم في التصور القرآني ليس قيمةً أخلاقية مجردة، بل شرطٌ بنيوي لقيام أي نظام سياسي قادر على تحقيق مقاصد الشريعة في العدل، وحفظ المصالح، ومنع الفساد. وقد تأسس هذا المعنى منذ اللحظة الأولى لخلق الإنسان، حين كان التعليم الإلهي لأدم عليه السلام هو مناط التفضيل والأهلية لتحمل الأمانة، بما يدل على أن التمكين في الأرض مرتبط بالمعرفة، لا بالقوة المجردة. فقد جاء افتتاح الرسالة الخاتمة بالأمر بالقراءة، في دلالة واضحة على أن المشروع الحضاري والسياسي في الإسلام مشروعٌ معرفي في جوهره، يقوم على بناء العقل قبل تنظيم السلطة، قال تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ * خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ * اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ * الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ * عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: 1 - 5]، وتبرز آيات سورة العلق أن المعرفة المطلوبة لعمارة الأرض وإقامة النظام العام ليست معرفة أحادية البعد، بل معرفة شاملة تتكامل فيها ثلاثة مجالات كبرى: أولها: المعرفة بالوحي، التي تضبط القيم والمعايير الكلية الحاكمة للفعل السياسي، وتوفّر الإطار المرجعي الأعلى للتشريع والسياسة العامة. وتتحقق هذه المعرفة عبر التدبر، بما يجعلها مصدراً لترشيده الاجتهاد السياسي وربط السلطة بالمسؤولية الأخلاقية. وثانيها: المعرفة الكونية (آيات الآفاق)، التي تقوم على دراسة سنن الاجتماع وال عمران والكون، وتعدُّ أساساً لفهم الواقع السياسي والاقتصادي، وصياغة السياسات العامة على ضوء السنن لا الأوهام. وهذا

النوع من المعرفة يُنتج الوعي بالسنن التاريخية والاجتماعية، وهو ما تحتاجه السياسة الشرعية في تنزيل الأحكام وتحقيق المصالح. وثالثها: المعرفة الإنسانية (آيات الأنفس)، التي تتعلق بفهم طبيعة الإنسان، ودوافعه، وحاجاته، وحدود قدرته، وهي معرفة ضرورية لصياغة نظم الحكم، وبناء المؤسسات، ووضع التشريعات التي تراعي الفطرة وتوازن بين الواجبات والحقوق. وتؤكد التجربة الحضارية الإسلامية أن وحدة المعرفة وترابط العلوم كانت من أهم أسباب ازدهار الدولة والعمران، حيث لم يكن العلم منفصلاً عن القيم، ولا السياسة منفصلة عن الأخلاق، ولا السلطة معزولة عن المحاسبة المعرفية. وفي المقابل، فإن انفصال العلم عن القيم يحوّل المعرفة إلى أداة تسلّط، ويُفرغ السياسة من بعدها الإنساني، والرؤية القرآنية تجعل من العلم أحد الأعمدة التأسيسية للنظام السياسي في الإسلام، بوصفه شرطاً للعدل، وضامناً للحرية الرشيدة، ووسيلة لتحقيق الوحدة، وأداة لتنزيل التوحيد في واقع الحكم. ومن ثمّ، فإن أي مشروع سياسي في السياق الإسلامي لا يستند إلى علمٍ راشدٍ موصولٍ بالقيم، يظل مشروعاً قاصراً عن تحقيق مقاصد الشريعة ومطالب العمران. وتتكامل هذه المجالات المعرفية من خلال ثلاث عمليات عقلية مركزية هي: التدبر، والتفكير، والتبصر، وهي أدوات إنتاج الوعي السياسي في الإسلام. وإذا انفصلت هذه العمليات عن هداية الوحي، تحوّل العلم إلى أداة هيمنة أو فساد، أما إذا انضبطت بمنهج الله، أصبحت رافعة للعدل والعمران. وفي هذا السياق رأى المفكر التركي أحمد داوود أوغلو أن النظام المعرفي الإسلامي يحقق التوافق المعرفي من خلال التوازن بين المصادر المعرفية المطلقة والنسبية، ذلك أن المرجع النهائي للمعرفة الكلية هو الله سبحانه وتعالى (داوود أوغلو، العالم الإسلامي في مهب التحولات، 2006، ص 127-130)، ولاحظ روجيه جارودي هذا الأمر بوضوح في قراءته لقصة العلم والإيمان في الرؤية القرآنية وفي الممارسة العملية للمسلمين في عصور الضياء، فقد تحدّث بثقة عن اجتماع العلم والإيمان، ومما قاله في هذا الشأن: "إن إحدى ميزات العلم العربي - يقصد الإسلامي - الجوهرية والمستقاة من مبدأ التوحيد هو مبدأ ترابط العلوم في ما بينها، فليس هناك علوم الطبيعة وعلوم المرئيات من جهة واللاهوت أو الفن من جهة أخرى، كما أنه ليس هناك حاجز منيع بين مختلف العلوم من الرياضيات وحتى الجغرافيا، وهذا ما يفسر عدد العبقريات الموسوعية في الثقافة الإسلامية" (جارودي، الإسلام دين المستقبل، ص 90؛ ص 86-108)، ولا شكّ بأن العلم المنهجي الموصول بالله هو العلم الراشد، ولا يمكن للعلم الراشد إلا أن يكون مدعاة للإيمان (أبو سليمان، الإنسان بين شريعتين، 2007، ص 16-23)، ولقد وصفَ الله عبداً من عبده وهو يعقوب، فقال عنه: ﴿وَأَنَّهُ لَدُوٌّ عَلِيمٌ لِّمَا

عَلَّمْنَاهُ ﴿يوسف: 68﴾، ذلك أن كثيرين يهيمهم الله عقولاً جبّارة وذكاءً خارقاً، ويمنحهم فرص التعلم ويرى الأسباب لارتقاءهم سُلم المعرفة، لكنهم لا يلتقطون الفرص ولا يستثمرون الإمكانيات، ولا يستفيدون من الخبرات، فيظلون في جهلهم يعمهون أو يذهبون في تعلمهم بعيداً عن الله ويُحوّلون العلم من نعمة إلى نقمة فلا يزيدهم إلا رهقاً!

فالعلم في الرؤية الإسلامية أول المعارف من حيث الترتيب، ولذلك كانت سورة العلق ﴿اقرأ﴾ هي أول سور القرآن الكريم نزولاً، ورغم وجود مئات الآيات التي تحت على العلم والفكر والفقه والنظر، فإن المعرفة تظل وسيلة لخدمة التربية أي أن الغاية ليست ملء العقل بالمعلومات ولكن تعريفه بالغاية من خلقه وتهذيب طبائعه وغرائزه الترابية واكتشاف مواهبه وطاقاته لتوظيفها في خلافة الله في عمارة الأرض واستثمارها في صناعة الحياة. ولأهمية العلم في نشر الوعي بدور الإنسان الإيجابي وانتصابه كضمانة لقيام النظام السياسي بما يجب عليه دون أن يتحول إلى أداة للاستبداد والطغيان، فقد رأى كثير من المفكرين المسلمين أن التعليم لا بد أن يكون إجبارياً ومجانياً، ومن هؤلاء المفكر النمساوي المسلم محمد أسد (محمد أسد، منهاج الإسلام في الحكم، ص 153-154)، وزبدة القول إن الرؤية القرآنية تمتلك أول وأهم مكونات النظام السياسي وهو القيم والمبادئ التي تنتصب كمقومات لقيام أي نظامٍ سياسي، وأهمها القيم الخمس التي أوردناها في هذه العجالة، وهي: التوحيد والحرية والوحدة والعدل والعلم.

2- الأشخاص:

المكوّن الثاني للنظام السياسي في ظل الرؤية القرآنية، هم الأشخاص، وهم الفاعلون المباشرون في تنزيل القيم والمبادئ إلى واقعٍ سياسيٍّ عملي. فالنظام السياسيُّ، مهما بلغت دقة بنيته المؤسسية أو سمو مرجعيته القيمية، لا يحقق غاياته إلا من خلال الإنسان الذي يُديره ويقوم عليه. ومن ثمّ، فإنّ القرآن الكريم يولي عناية خاصة بتقويم الإنسان قبل تقويم البنى، وببناء الوعي والمسؤولية قبل تنظيم السلطة. ويشمل مفهوم الأشخاص في النظام السياسي الإسلامي جميع الفئات التي تشارك في صناعة القرار أو تنفيذ السياسات وهم: الحكام، أهل الحل والعقد والبطانات المحيطة بالحكام، الجنود والموظفون، القضاة وولاة الحسبة، والمواطنون، وجميع هؤلاء يُمثّلون في مجموعهم الجماعة المؤمنة التي يتوجّه إليها الخطاب القرآني بالتكليف والمسؤولية، ويتوجّب عليهم القيام بالأوامر واجتناب الزواجر إن كانوا حقاً من أهل الإيمان، ومن

هنا، فإن النظام السياسي في الرؤية القرآنية نظامٌ تشاركيٌّ أخلاقيٌّ، يقوم على تكامل الأدوار، وتوزيع المسؤوليات، وربط السلطة بالقيم، والفعل السياسي بالإيمان.

– الحكام:

هُم القائمون على شؤون الحكم وتدير المصالح العامة. فالحاكم في الفكر الإسلامي وكيل عن الأمة، ومُحاسب أمام الله والناس، وأورد القرآن صفات الحاكم العادل من خلال قصص كثيرة، أبرزها قصص سليمان- عليه السلام- وذي القرنين، وملكة سبأ، وداوود، ويوسف مع أنه لم يعتل كرسي الحكم الأكبر، وفي المقابل تحدّث عن صفات الطغاة بصورة مستفيضة، من خلال قصة فرعون التي توسع فيها القرآن في عدد كبير من سوره، بحيثُ أبرز صفات الفرعون من خلال قصص حية واقعية، وأوضح كيف يرتقي المرء هرم الطغيان درجة درجة، بفعل عوامل عديدة بعضها ذاتية وأخرى موضوعية، وتتوزع بين العوامل الثقافية والظروف الاجتماعية، والمقام ليس مقام تفصيل وما يهمننا هنا أن نوضح كيف أن القرآن قد أبرز شخصية الحاكم؛ إذ لم تأت هذه النصوص عبثاً وإنما لتقول للمسلمين حينما تقيمون نظامكم السياسي فحاذروا من وقوع حكامكم في وهدة الطغيان، وليتحلّوا بصفات الحاكم العادل التي تجلت في ذي القرنين وسليمان وداوود ويوسف- عليهم السلام- بجانب النموذج التجسدي للرؤية القرآنية وهو محمد بن عبد الله- صلى الله عليه وسلم- الذي اعتلى ذروة العظمة كمصلح وحاكم حتى عند من لم يعترفوا بنبوته- عليه السلام- كما هو حال الأمريكي مايكل هارت والإنجليزي توماس كارليل وغيرهما كثيرين.

– البطانات:

وهم الأشخاص المحيطون بالحاكم والذين يساهمون في صناعة القرار بشكل مباشر أو غير مباشر، وقد سماهم القرآن في عديدٍ من آياته بالملأ؛ لأنهم يملأون قلوب المواطنين بالمهابة من الحاكم حيث يزرعون الخشية في صدور الرعية ويملأون قلوبهم بالطمع بما عنده من مال وسلطة، والرغبة مما يمتلك من سطوة وقسوة؛ وذلك بغرض تعبيدهم للحاكم في النموذج الفرعوني الذي أفرد القرآن له صفحات كثيرة. وبسبب الدور الخطير الذي لعبه ملأ فرعون في صناعة القرار وإدارة دفة السياسة الظالمة، فقد أرسل الله موسى وهارون إلى فرعون وملئه، كما قال تعالى: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ مُوسَى وَهَارُونَ إِلَى فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ بِآيَاتِنَا فَاسْتَكْبَرُوا وَكَانُوا قَوْمًا

مُجْرِمِينَ ﴿ [يونس: 75]، ولقد لعبَ هذا المَلَأُ دورًا خطيرًا في تعبيد المصريين لفراعتهم وفي التحريض ضد موسى وهارون، كما قال تعالى على ألسنتهم: ﴿ **أَتَذَرُ مُوسَى وَقَوْمَهُ لِيُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَيَذُرُكَ وَالْهَتَاكَةَ** ﴾ [الأعراف: 27]. فأفرادَ البطانةِ يُمثّلون قاعدةَ الحاكم، فإن كانوا أقوياء صالحين، دفعوه نحو الصلاح وإن كانوا ضعفاء فاسدين، دفعوه نحو الفساد، ومن هنا جاءت عنايةُ القرآنِ بهؤلاءِ وهم من سماهم الفكر السياسي الإسلامي بأهل الحَل والعقد والمُعاونين، وبرزت هذه العناية عمليا في دولة النبي- صلى الله عليه وسلم- وخلفائه الراشدين، لدرجة أن عمر بن الخطاب قرَّب العلماء منه بل ومنعهم من الخروج من المدينة المنورة، ولقد كان هذا الأمر من أهم الفوارق بين خلافة عمر وخلافة عثمان الذي أصدر قرارا فور توليه الخلافة بالسماح لكبار الصحابة الذين منعهم عمر من السفر خارج المدينة، وكان عثمان يظن أن ذلك من صميم حريتهم وحقوقهم وأنه يمتلك قلوبهم بذلك؛ مما أثار على قاعدة حكمه بالضعف بجانب استشهاد وموت كثيرين من الأقوياء الذين كانوا يجمعون بين النباهة والإخلاص والشجاعة (فؤاد البناء، أجنحة الإقلاع الحضاري، 2017، ص 163-166). فهم النخبة المؤهلة علميًا وخبرةً وتأثيرًا، ممن يُنَاط بهم إبداء الرأي، وترشيد القرار، والمشاركة في اختيار القيادة ومحاسبتها. ويمثلون في الفكر السياسي المعاصر نواة المؤسسات الاستشارية والرقابية، وتبرز أهميتهم في منع الاستبداد، وضمنان مشاركة الكفاءات في إدارة الشأن العام.

– الجنود والموظفون:

أشار القرآن في تشريحه للنموذج الفرعوني إلى دور الجنود في صناعة الطاغية ودفعه نحو التماذي، وكان السحرة والكهنة هم من هؤلاء الموظفين الذين يقومون بما يقوم به رجال الدين والإعلاميون في عصرنا من تزيين للقبائح وترويج للظلمة، ولقد كان الوزير هامان هو كبير الجهاز الإداري لفرعون، وكان لهم دور مؤثر في إيصال فرعون إلى ادعاء أنه ربه الأعلى، كما قال تعالى: ﴿ **فَحَشَرَ فَنَادَى * فَقَالَ أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَى** ﴾ [النازعات: 23، 24]، بما يتضمن هذا المعنى من اعتراف بالهبة دونه لكنه أعلاهم، ثم في مرحلة أخرى وبعد مزيد من الشحن والاستخذاء بين يديه والذل تحت قدميه، قال: ﴿ **يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي** ﴾ [القصص: 38]، فقد وحد نفسه في سياق ادعاء الألوهية؛ ولهذا كله، فقد وضع الله هؤلاء الجنود والموظفين مع فرعون في بوتقة الجرم ذاته، فقال: ﴿ **إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا خَاطِئِينَ** ﴾ [القصص: 8]، وتوعد الجميع بالهزيمة والذل على يد بني إسرائيل، فقال: ﴿ **وَنُرِي فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُمْ مَا كَانُوا**

يَحْذَرُونَ ﴿ [القصص: 6]، فقد كانوا شديدي الحذر من انقلاب الآية وتبادل المقاعد فيصير اليهود أعزّةً والمصريين أذلةً، وهمُ الجهاز التنفيذي الذي تقوم عليه الدولة في حفظ الأمن، وتنفيذ القوانين، وتقديم الخدمات. ويُنظر إليهم في الفكر الإسلامي بوصفهم أمناء على مصالح الناس، لا أدوات قهر أو استغلال.

– المواطنون:

هم المواطنون المحكومون من قبل حاكمهم، وهم عماد الدولة وغايتها، وشركاء في المسؤولية العامة، لا مجرد رعايا سلبيين، ويخاطبهم القرآن بوصفهم أهل إيمانٍ وتكليفٍ، تُناط بهم واجبات الطاعة بالمعروف، والنصيحة، والمشاركة في الإصلاح، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وبذلك، يتحولُ المواطن من متلقٍ للقرار إلى فاعلٍ في تحقيقٍ مقاصدِ الحكم، وقد تحدّث القرآن عن دور الفراعنة في تذليلهم وإذلالهم عبر أساليب عديدة، ومنها القيام بتقسيمهم إلى شيعٍ وأحزابٍ كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضِعُّ طَائِفَةً مِنْهُمْ يُدَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ﴾ [القصص: 4]، وفي الآية التي تليها بين تعالى أنه يريد أن يَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتَضَعُّوا فِي الْأَرْضِ وَيُمْكِّنَ لَهُمْ وَيَجْعَلَهُمْ أُمَّةً وَيَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ، قال تعالى: ﴿وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتَضَعُّوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ﴾ [القصص: 5]، وهذا ما يريده الله لكل الشعوب المستضعفة في الأرض فقد خلق الله الجميع أحرارًا وأرادهم أن يبقوا أحرارًا، وقد شرع الإسلام كل ما يُبقي الشعوب مستيقظةً قويةً، من علم ووعي وأمر بمعروف ونهي عن منكر ومراقبة للحاكم ومحاسبة له، ومن تألف لمُكوّنات المجتمع وتماسك فئاته وتياراته، فإن الطغاة يجدون بيئة خصبة في الشعوب المتفرقة، وإن لم تكن كذلك زرعوا فيها أسباب الشقاق والنفاق حتى تظل مشغولة ببعضها، بينما ينشغلُ هو بامتلاكِ مقاليدِ الحكم وصناعة أقدار الشعوب، وهذا ما فعله فرعون بجدارة؛ فقد استخف قومَه فأطاعوه فكانوا من الفاسقين الذين استحقوا العذاب؛ بسبب جهلهم وتفرقهم وظلمهم لأنفسهم! وكان الخلفاء الراشدون يشجعون رعيّتهم على قول كلمة الحق، فقد أثر عن عمر- رضي الله عنه - أنه كان يقول: "لا خير فيكم إن لم تقولوها، ولا خير فينا إن لم نسمعها"، وله في ذلك مواقف عديدة، سجّلتها أقلام التاريخ بإكبار شديد.

3- الأشياء:

من المعلوم أنّ الدولَ تقومُ على ثلاثةِ أسسٍ رئيسيةٍ، وهي: الشعبُ والإقليمُ والسلطةُ، فوجودُ الجماعةِ البشريةِ المستقرةِ التي تُشكّلُ الكتلةَ الاجتماعيةَ للدولة، وتُعدُّ محلَّ التكليفِ السياسي، وغايةَ التشريعِ والتنظيمِ، إذ لا معنى للسلطة ولا للسيادة دون مجتمع تُدار شؤونُه وتُحفظُ مصالحُه. وفي منطقِ السياسةِ الشرعية، يُنظرُ إلى الأفرادِ بوصفهم طرفًا أصيلًا في عقدِ الاستخلافِ والعمرانِ، تُراعى مصالحهم وفق مقاصدِ الشريعة، وتُحفظُ حقوقهم ضمن منظومةِ العدلِ والمسؤولية. أضف إلى ذلك المجالَ الجغرافي الذي تُمارسُ فيه السلطةُ السياسية، وتُطبَّقُ فيه القوانين، ويُشكّلُ الإطارَ المكاني للسيادة. ويكتسبُ الإقليمُ في الرؤية الإسلامية بعدًا وظيفيًا، إذ لا يُنظرُ إليه بوصفه مجرد أرض، بل باعتباره مجالًا لإقامة العدل، وحفظ الأمن، وتحقيق مقاصدِ الاستخلافِ في عمارة الأرض. أما السلطة، فهي الأداةُ التنظيمية التي تتولى إدارة الشأن العام، وتطبيق الأحكام، وحماية النظام العام. وفي السياسةِ الشرعية، لا تُفهمُ السلطة بوصفها امتيازًا أو غاية في ذاتها، بل باعتبارها أمانة ومسؤولية، مقيدة بالقيم الشرعية، وخاضعة لمبدأ المحاسبة، وموجّهة لتحقيق المصلحة العامة ومنع الاستبداد والفساد. وكل هذه الأركان لها حضور واسع في القرآن وفي تطبيقاته العملية الواردة في سيرة المصطفى وخلفائه الراشدين، فقد هاجر النبي - صلى الله عليه وسلم - إلى المدينة وأقام على أرضها نواة الدولة الإسلامية حين تعذّر عليه إقامتها في مكة، وآيات القرآن مليئة بالحديث عن الأرض التي هي قاعدة النظام السياسي وعن الأموال التي هي عُدّة الدولة، وتحدث عن الزكوات والصدقات والغنائم والفيء وأموال الخراج، وأوضح أصول جباية الأموال وطرائق صرفها، وترك للعقل المسلم أن يجتهد في التفصيل وفي التنزيل وفي التطبيق، وهذا ما قام به الفقهاء والمفكرون منذ عصر الصحابة، حيث ألفت عشرات الكتب في هذه الموضوعات (ابن الملقن، شرح البخاري، 181/19)، وإن لم تحظْ بالاهتمام الكافي الذي حظيت به قضايا وموضوعات الفقه الشعائري، على سبيل المثال، الذي كاد أن يموت من التخمّة!

4- الروابط والخطط:

الروابط هي الأطر التي تُنظّمُ العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وبين الفرد والمجتمع، وبين السلطة ومؤسّساتها المختلفة، وتشملُ الروابطَ العقدية، والقيمية، والقانونية، والاجتماعية. وفي السياسة الشرعية، تتأسسُ هذه الروابط على جملة من المبادئ الكلية، أمّا الخططُ، فهي

التصورات والسياسات والبرامج التي تعتمدها الدولة لإدارة شؤونها الداخلية والخارجية، وتحقيق مقاصد الحكم، وضمان استمرارية العمران. وفي الرؤية الإسلامية، لا تُبنى الخطط على الارتجال أو المصلحة الآنية المجردة، بل على فقه الواقع وفقه المآلات وفقه الأولويات، بما يضمن التوازن بين الثوابت الشرعية ومتغيرات الواقع. فالخطة السياسية الرشيدة هي التي تستحضر المقاصد الكلية للشريعة، وتُراعي مصالح الناس، وتُدرا المفسد، وتُحسن توظيف الموارد والإمكانات. فتحدث القرآن عن روابط الإخاء والأمة والروابط الاجتماعية، كقوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [التوبة: 71]، وقال: ﴿وَالَّذِينَ آوُوا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [الأنفال: 72] ولأنَّ القرآن لا يتحدَّث عن تفاصيلٍ، وإنما عن قيمٍ كليةٍ فقد كانت السيرة النبوية هي التنزيل الفكري والتجسيد الفعلي لقيم القرآن، ومن ذلك كما هو معلوم أن النبي- صلى الله عليه وسلم- قبل الهجرة قام بمبايعة الأنصار مرتين في العقبة بمكة المكرمة وبطريقة سرية، وبعد هجرته إلى المدينة المنورة كان أول ما فعله هو هذا التريط بشقيه الروحي المعنوي والقانوني المادي، فقد نسف العداوات والثارات بين الأوس والخزرج وأطلق عليهم اسمًا جامعًا يغنيهم عن التسمية التي يمكن أن تكون أداة للتجزئة وتذكر الثارات حيث سماهم ب(الأنصار)، ثم آخى بين الأنصار والمهاجرين بأمور إجرائية وصلت إلى حد التوارث لفترة من الزمن، هذا بجانب المؤاخاة الروحية التي جعلتهم بالفعل كالجسد الواحد، وبني المسجد الذي سيصبح البوتقة التي تذيب الفوارق والورشة التي تصنع هذه الروابط وتحافظ عليها من عوادي الزمن، ثم وضع دستوراً للدولة الناشئة قبل أن تُعرف الدساتير بقرون عديدة وسماه ب(وثيقة المدينة)؛ نصّ فيه على حقوق المواطنين وواجباتهم بما في ذلك اليهود ومن بقي على الشرك من العرب في تلك الفترة المبكرة من عمر الدولة(حميد الله، الوثائق السياسية، 1985، ص 59-62). وفي إطار التخطيط فإن الله يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَلْتَنْظُرْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ﴾ [الحشر: 18]، ومع أن أصحاب الفهم الأخروي ضيّقوا معنى الآية على الاستعداد للأخرة، لكن آيات القرآن هي عناوين عامة تدخل تحتها كثير من المعاني والجزئيات، ومن ثم فإن الدين الذي يجعل عمارة الدنيا طريقاً لبلوغ فردوس الآخرة، يطلب من المؤمنين أن ينظروا بأعين التفكير والتبصر والتأمل لما يمكن أن يحدث غداً، فيُعدوا العدة للسير في الطريق المنشود ويستعدوا لمواجهة الأخطار والعوائق ويكونوا على بينة مما يمكن أن يحدث؛ من خلال خبرتهم بالماضي ووعيهم بالحاضر ومعرفتهم بالأوضاع كما هي بعيداً عن التهويل أو التهوين، ويقتضي ذلك بالطبع إعداد الخطط وتحديد المراحل، برسم الأهداف بدقة وابتكار أو انتخاب

الوسائل والأساليب المناسبة في كل فترة ومرحلة، مع ما يستدعي ذلك من تزمين للمراحل وامتلاك القدرات العقلية والمعلوماتية على استشراق المستقبل بما يلوح فيه من آمالٍ وما يمكن أن تتبدى فيه من أخطار. وقد أورد القرآن قصة عملية على التخطيط والاستعداد لمواجهة الأخطار وهي قصة يوسف مع السنين السبع العجاف التي ستواجه المصريين في آتي الأيام، حيث تولى خزائن الأرض واتخذ إجراءات احتياطية، تمثلت بالاقتراد في إنفاق الحبوب وإبقاء كمية كبيرة منها في سنبالها حتى لا تفسد ولتصبح طعاماً للناس في السنوات العجاف. أما عن التخطيط الذي تميز به محمد - صلى الله عليه وسلم - وهو القرآن الذي كان يتحرك على الأرض، فقد كان آية بليغة على عبقريته الفذة، ونجح بواسطته في تحقيق انتصاراتٍ ساحقة على الأعداء بأقل عدد من القتلى عرفه التاريخ البشري رغم الانتشار السريع للفتوحات الإسلامية في أنحاء الجزيرة العربية. وهكذا فإن النظام السياسي الإسلامي في ظل الرؤية القرآنية، يمتلك كل مكونات الدولة، من قيم ومبادئ سياسية متينة، ونصوص على أدوار ومكانات الأشخاص والأشياء، إلى إيجاد الروابط والحث على التحلي بالخطط والبرامج المحققة لأهداف النظام السياسي في الواقع. ولكن هل تحدث القرآن عن البيئة التي يعمل في إطارها النظام السياسي؟ وكيف تتأثر بالنظام السياسي وتؤثر عليه؟ هذا هو موضوعُ المطلب التالي.

ثالثاً: البيئة التي يعمل في إطارها النظام السياسي:

لما كان النظام السياسي الإسلامي نتاج رؤية القرآن، وهي رؤية كلية للإنسان والكون والحياة، فإنه ينغرس في بيئته بكل اقتدار، سواء كانت البيئة الداخلية أو البيئة الخارجية وسواء كانت صديقة أو معادية. وتتكامل النظم الداخلية (النظام السياسي والتشريعي والاجتماعي والاقتصادي والإداري) مع النظم الخارجية (العلاقات الدولية والنظام الدفاعي) لتغرس النظام السياسي في قلب الأمة ولتحمي الكيان الإسلامي من التحديات الداخلية والخارجية.

1- البيئة الداخلية الحاضنة:

يعمل النظام السياسي من خلال النظم التشريعية والعبادات والأخلاق، ضمن بيئة داخلية تُشكّل الإطار الاجتماعي والثقافي والاقتصادي الذي تتفاعل داخله المؤسسات والسياسات، وتُعدّ هذه البيئة عاملاً حاسماً في تحديد فاعلية النظام واستقراره وقدرته على تحقيق مقاصده. وتتسم الرؤية القرآنية بالشمول والتكامل، ومن ذلك شمول النظم التي تنبثق عنه؛ لتشمل الفرد

من خلال النظام العقدي ومنظومة العبادات والأخلاق الفردية التي تسكن الضمير فتهذب الطباع وتنبعث من خلال السلوكيات. وفي هذا الإطار يمكن القول بأن للنظام الإسلامي دائرتين عند علماء المسلمين، وفق أفهامهم لنصوص الوحي، فمنهم من جعله مرادفاً للجانب العملي من الإسلام، ومنهم من وسّع دائرته ليشمل العقيدة والعبادة والأخلاق والتشريع، وممن ذهب للتوسيع المفكر السوري محمد المبارك (المبارك، نظام الإسلام، 1984، ص 27-30).

– النظام التربوي:

يُعدُّ النظامُ التربوي من أهمِّ مكُوناتِ البيئةِ الداخلية التي يعملُ في إطارها النظام السياسي في منظور الفكر الإسلامي، إذ يمثّل المجال الذي تتكوّن فيه القيم، وتُبنى من خلاله العقول، وتتشكّل عبره أنماطُ السلوك الفردي والجماعي. فالتربيةُ في التصوّر الإسلامي ليست نشاطاً اجتماعياً محايداً، ولا شأنًا ثقافياً معزولاً عن السياسة، بل هي الأساسُ العميق الذي تقوم عليه شرعية النظام السياسي واستدامته. وينظر الفكر الإسلامي إلى النظام التربوي بوصفه أداة مركزية في بناء الإنسان الصالح والعمران الرشيد؛ فهو الذي يحوّل التوحيد من عقيدة إيمانية صحيحة إلى فعل سياسي نافع، وقد ظل القرآن المكي يربي المسلمين على العقيدة الصحيحة 13 عاماً في أولويته الكبرى، وتم بناء الفرد الصالح الصحيح الذي حمل في جوانحه ملكة التقوى وغرس في ضميره دولة الله حيثما حل أو ارتحل؛ ويجدر الإشارة هنا إلى أنه حيث تتضافر الشعائر التعبديّة مع العقيدة تصنع المؤمن الذي يتقي الله فيدفعه ذلك إلى تجويد أعماله العمارة للحياة ومعاملته التفاعلية مع الخلق؛ حتى يصبح من المؤمنين حقاً، وما يزال إيمانه يزيد ومشاعره تهذب وأعماله تترقى حتى يصبح من المحسنين، وهؤلاء لا يحتاجون إلى دولةٍ تراقب أداءهم وتعاملهم بالثواب والعقاب، وبقدر وجود عدد من هؤلاء داخل أي مجتمع، تكون قوة الدولة الراشدة وحضورها، وهذا ما ميّز دولة الخلفاء الراشدين، فلم تكن هناك نظم مادية راقية ولا قوانين دقيقة ولا أجهزة ذكية، وإنما وعيٌ رشيدٌ وإيمانٌ صادقٌ وتقوى عملية في دروب الحياة جعلت من السهل على الخلفاء الراشدين تقديم تلك النماذج الراقية من الحكم، وسنكتفي بالتمثيل بالصلاة على دور الشعائر التعبديّة في إيجاد البيئة المثالية الحاضنة، والمعينة للنظام السياسي في الإسلام للقيام بمهامه. ولأنّ الصلاة عمودُ الدين فإنها تؤدي دوراً محورياً في إيجاد البيئة المناسبة لإقامة النظام الراشد. ولأهمية الصلاة في إيقاظ الفطرة الطيبة للإنسان واستقامة سلوكه الحسن، وفي النهي عن الفحشاء والمنكر وتذكّر كمال الله وجلاله في كل حين،

فقد جعلها الله - أي الصلاة - قاسماً مشتركاً بين سائر الرسائل السابقة وإن اختلفت التفاصيل والهيئات، كما ورد في آيات عديدة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى * وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى * بَلْ تُؤَثِّرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا * وَالْآخِرَةَ خَيْرٌ وَأَبْقَى * إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولَى * صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى﴾ [الأعلى: 14 - 19]، فقد أشارت هذه الآيات إلى أن الصلاة كانت موجودة في صحف إبراهيم وموسى، أي في كل الشرائع السماوية، وإنما ذكر إبراهيم وموسى هنا لأنهما أعظم رسولين قبل مجيء المصطفى - عليه السلام - فإبراهيم هو خليل الله وموسى كليم الله كما أن محمداً حبيب الله - صلى الله عليهم جميعاً - إن الصلاة فريضة ممتدة في آفاق الزمان والمكان لأهميتها البالغة في الارتقاء بمشاعر ووعي الإنسان والترقي بسلوكياته وفي المحافظة على قوام العالم، فالصلاة هي التي جعلت شعيباً يقف بالمرصاد لقومه الذين طقفوا الميزان وأخذوا أموال بعضهم دون وجه حق، وقد أدرك هؤلاء تمييز شعيب بصلاته الفاعلة فقالوا له: ﴿يَا شُعَيْبُ أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرِكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ﴾ [هود: 87]. ورغم أن قوم شعيب يهزؤون به ويسخرون منه بسؤالهم الوارد في الآية كما يلوح من السياق، إلا أن العقل الباطن يفضحهم ويخرج ما استقر في جوانحهم عن صلاة شعيب، فالصلاة بالفعل تأمر صاحبها بالمعروف وتنهيه عن المنكر، قال تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ [العنكبوت: 45]، ولقد قالوا له: ﴿أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ..﴾، فإنها لمن أقامها في مستويات الكمال العضوي والوعي العقلي والخشوع القلبي أمانة حقيقية بل دولة مكتملة الأركان، وقد قام الباحث بعمل مقارنة بين الصلاة والدولة في كتابه (الصلاة والسياسة)، فوجد تشابهاً بينهما في أمور عديدة، حيث تؤسس الصلاة لأربعة من أهم مداميك الدولة، وهي: بناء الحسّ الجمعي بين الناس، تجسير المسافة بين الحاكم والمحكوم، الارتقاء بشروط الحاكم ومسؤولياته، الجمع المحكم بين الثوابت والمتغيرات (فؤاد البناء، الصلاة والسياسة، 2012، ص 53-102). ويتحدث الفرنسي المسلم روجيه جارودي عن دور الصلاة في زرع مفهوم الأمة في قلوب المصلين، فيقول: "هي مشاركة الإنسان بشكل واع في تسبيحة الحمد التي تربط المخلوق بخالقه. إن الصلاة تدمج الإنسان المؤمن بهذه العبادات الشاملة، فحين يقوم مسلمو العالم لأداء الصلاة ووجهتهم تتجه نحو مكة وكذلك جميع المساجد، حيث إن المحراب يدل على اتجاه الكعبة، فإنهم ينتظمون على شكل دوائر متحدة المركز في طواف القلوب المنجذبة نحو مركزها.. (جارودي، الإسلام دين المستقبل، ص 35). أما عالم الرياضيات الأمريكي جيفري لانغ والذي اعتنق الإسلام بعد قراءة القراءة بتدبر، فيقول: "وما أكثر ما نجد في القرآن آيات تحض على إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة، فالصلاة هي التوجه إلى

الله، والزكاة هي التوجه إلى الأمة، ومن ثم إلى الإنسان، والخَطُّ الفاصلُ بين الصلاة والزكاة ضعيفٌ جداً في الإسلام، فكلاهما من فروض الشعائر، وكلاهما يتطلب ويؤدي إلى مستوى عالٍ من النظام والتماسك الاجتماعيين" (جيفري لانغ، حتى الملائكة تسأل، 2005، ص71)، فإن الشعائر التعبدية واحدة من أهم الأمور التي تضمن قيام نظام سياسي راشد إن تم الالتزام بالرؤية القرآنية كما نزلت من السماء وكما فهمها وطبقها المصطفى محمد- صلى الله عليه وسلم- وخلفاؤه الراشدون، حيث تتسم بالتنوع المتنقل بين البدن (الصلاة والصيام) والمال (الزكاة) والمال والبدن (الحج)، وفي كل هذه الشعائر لا بد من يقظة العقل وحضور العقل، بحيث يعرف المؤمن أن الله لن يحضر معه في محراب الحياة ما لم يحضر المسلم معه في محراب الصلاة، هذا بجانب توزيعها على سائر الأيام والأوقات طيلة اليوم والأسبوع والعام بل والعمر كله، بجانب قراءة القرآن والتفكير والذكر والصدقات والكفارات والندور ونوافل الصلاة والصيام التي تشمل سائر الأوقات والظروف بحسب المستطاع، وتتضافر كلها إن أقيمت كما ينبغي لتصنع مسلماً واعياً يصبح لبنة قوية في صرح نظام أمته السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ولا يمكن أن يسمح- والحالة هذه -بأن يتم استغفاله أو الاستخفاف به، فضلاً عن استعباده والاستبداد بمجتمعه، حيث يتمثل قول النبي- صلى الله عليه وسلم-: "أفضل الجهاد كلمة عدل عند سلطان جائر أو أمير جائر" (الترمذي، السنن، 2174).

– النظام الاقتصادي:

يُعدّ النظام الاقتصادي أحد المرتكزات الأساسية للبيئة الداخلية الحاضنة للنظام السياسي في إطار الفكر الإسلامي، إذ يؤثر بصورة مباشرة في الاستقرار السياسي، ومستوى العدالة الاجتماعية، ودرجة الرضا المجتمعي. فالاقتصاد ليس مجالاً تقنياً محايداً، بل هو مكونٌ قيميّ ووظيفيّ يتداخل مع السياسة في تحقيق مقاصد العمران. وينظر الفكر الإسلامي إلى النظام الاقتصادي بوصفه أداة لتحقيق العدل والتكافل، وضمان الكفاية، ومنع التركيز الظالم للثروة. وهناك مئات الآيات التي تحدثت عن المال من زوايا التحليل والتحریم، التحصيل والإنفاق، الاستثمار والتنمية، فقد أحل الله البيع وحرّم الربا، وشرع الأمور التي تتكفل بالقضاء على الفقر، من خلال منظومة من التعليمات التي تقوم على أساس أن المال مال الله وأن الإنسان مستخلف فيه، وأن الفقراء شركاء في المال، ومن ثم فإنّ الزكوات والصدقات ليست منةً من الأغنياء وإنما هي حق الفقراء، وسواء وجدت الدولة أو لم توجد فإنّ معظم هذه التعليمات لا يجوز أن يتحلل

منها المؤمن بموجب عقد الإيمان، وإذا فعل هذا يكون قد خرج من دائرة الإيمان، ولو قرأنا الخصال التي تدخل صاحبها الجنة أو النار سنجد أن أكثرها متصلة بالمال. وبمحرابة الإسلام للفقر عبر منظومة عريضة من القيم والأخلاق والمعاملات، فإنه يُوجد قدرًا من التكافل الاقتصادي والاجتماعي بين المواطنين لا يمكن أن يظهر له مثل في أي أمة أو ثقافة أخرى وبتلك القناعة الداخلية العميقة، ومن ثم فإن مجتمع الكفاية لا يمكن أن يحمل القابلية للضعف والاستكانة، ولا يمكن للنظام السياسي في مثل هذه البيئة أن يصيبه داءُ الفَرَعَنَة بل سيظل ممثلاً لكرامة الناس وحرّياتهم ومُجسداً لحقوقهم وملبياً لطموحاتهم. وفي هذا السياق يرى المفكر المغربي علّال الفاسي أن الغاية العظمى من التشريع هي "عمارة الأرض وحفظ نظام التعايش فيها، واستمرار صلاحها بصالح المستخلفين فيها، وقيامهم بما كلفوا به من عدل واستقامة، ومن صلاح في العقل والعمل، وإصلاح في الأرض واستنباط لخيراتها، وتدبير لمنافع الجميع" (علّال الفاسي، مقاصد الشريعة، 1993، ص3)، وبسبب تداخل النظم الإسلامية كافة وتضافرها في تحقيق المقصد الأعظم لهذه الشريعة وهو جلب المصالح ودرء المفسد، فإن النظام الاقتصادي يتأثر ويؤثر بسائر النظم.

– النظام الاجتماعي:

يُعدّ النظام الاجتماعي من المكونات الجوهرية للبيئة الداخلية الحاضنة للنظام السياسي في إطار الفكر الإسلامي، إذ يُنظّم العلاقات بين الأفراد والجماعات، ويضبط أنماط التفاعل الاجتماعي بما يحفظ التماسك والاستقرار. فالمجتمع المتماسك هو الأساس الذي تُبنى عليه شرعية النظام السياسي وقدرته على الاستمرار، ويرتكز النظام الاجتماعي في الفكر الإسلامي على قيم التضامن، والتكافل، واحترام الأسرة، وصيانة الروابط الاجتماعية، ويسهم هذا التنظيم الاجتماعي في خلق بيئة داعمة للسياسات العامة، ومن يستقرئ توجهات الشريعة الإسلامية سيجد أنها تتوزع بوضوح بين الدولة والمجتمع أو الأمة، حيثُ توجب على المجتمع القيام بدور إيجابي في كل الظروف كثمرة لإيمانهم وتقواهم(صافي، العقيدة والسياسة، 2001، ص169–173)، وحتى في موضوع الشورى التي يبدو لأول وهلة أنها قيمة سياسية خالصة، فإنها تتوزع بين البُعدين الاجتماعي والسياسي، وربما كان حضورها في الجانب الاجتماعي أوضح وأعمق، فقد سمّى الله سورة (الشورى) بهذا الاسم في السياق الاجتماعي وليس في السياق السياسي، حيث نزلت السورة في مكة قبل أن تقوم الدولة، وورد فيها قوله تعالى: ﴿وَأْمُرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى: 38] أي

مجتمع المؤمنين أو جماعتهم. وقد أورد القرآن أن الجماهير عندما تعطل عقولها وتصم أسماعها وتغمض أعينها؛ فإنها تصيرُ أشبه بقطيع من الأنعام، إذ تسير وراء كل ناعقٍ وتتبع كل دعي، ولا سيما إن كان يملك وسائل الإغراء والإغواء وإن كان يتسلح بالسلطة والسطوة، كفرعون الذي استخف قومه كما قال تعالى: ﴿فَاسْتَخَفَّ قَوْمَهُ فَاطَاعُوهُ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ﴾ [الزخرف: 54]، فقد تمردوا على سنن الفطرة وخرجوا عن قواعد المنطق، وانقادوا بكل مهانة خلف إنسان مثلهم فانزلق بهم نحو الظلم وأوردهم المهالك! ويؤكد القرآن أن كل إنسان يثوي داخله طاغية: ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّاظٍ * أَنْ رَأَاهُ اسْتَفْتَى﴾ [العلق: 6، 7]، فالطغيانُ أحد عوائل التراب ومن آثار الفجور الطيني، ويمكن إن توفرت ظروف الاستغناء أن ينبجس فيُغرق الناس في طغيانه، وإن الجماهير التي تهتف باسم الحاكم والحشود التي تتهافت على مواكبه، وجحافل الشعراء والخطباء الذين يمجدون حياته، كل ذلك يمثل الصاعق الذي يمكن أن يؤدي إلى تفجير قنبلة الطغيان. ولهذا فقد نهى الإسلام عن الذل والاستخذاء، وجعل العزة زينة المؤمنين، وحثهم على التمتع بحريتهم والمحافظة على كرامتهم، ودفعهم إلى الاعتصام بإيمانهم الذي يُدكّرهم دوماً بأن الأجل والرزق بيد الله وحده.

– النظام الإعلامي:

يُعدّ النظام الإعلامي أحد العناصر المؤثرة في البيئة الداخلية الحاضنة للنظام السياسي في إطار الفكر الإسلامي، لما له من دورٍ مباشرٍ في تشكيل الوعي العام، وتوجيه الرأي العام، وبناء التصورات الجماعية تجاه القضايا السياسية والاجتماعية. فالإعلامُ ليس مجرد أداة نقل، بل وسيلة تأثير وتوجيه. ويرتكز النظام الإعلامي في التصور الإسلامي على قيم الصدق، والمسؤولية، والأمانة، واحترام المصلحة العامة، بما يمنع التضليل والتحريض، ويعزّز الثقة بين المجتمع والسلطة. كما يسهم الإعلام الرشيد في ترسيخ الاستقرار، ودعم المشاركة الواعية، ومواجهة الشائعات والانقسامات، ولم يأخذ الإعلام هذه المكانة الاستراتيجية الخطيرة في التأثير على عقول الناس، بما يمتلكه من إمكانات ضخمة، قربت البعيد، وسهلت الصعب، وقلبت الحقائق رأساً على عقب، إلا في هذا الزمن، ومع ذلك فقد أولاه القرآن عنايته الفائقة، حيث تحدث عن أن ديدن المشركين دائماً هو أنهم: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ [الصف: 8]، إشارة إلى خطورة الأقوال التي تخرج من الأفواه، وأورد القرآن نموذجاً تطبيقياً ضمن قصة فرعون وموسى، فقد ظلت أجهزة الدعاية الفرعونية تبث بأن موسى ساحر،

وبسبب ما يقال: "ما تَكَرَّرَ تَقَرَّرَ" فقد استقر في عقول الناس بأن موسى ساحر، حتى أنهم عندما رأوا الآيات الباهرات والمعجزات الخارقات لموسى ذهبوا إليه يستعطفونه لكي يدعو الله أن يرفع عنهم العذاب، لكن العقول الباطنية كانت تقول بأن موسى ساحر، فقد جاء في القرآن على ألسنتهم: ﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهُ السَّاحِرِ ادْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَمِدَ عِنْدَكَ إِنَّنَا لَمُهْتَدُونَ﴾ [الزخرف: 49]، وسواء أكانوا صادقين أم مخادعين في دعواهم بأنهم سيهتدون، فإنهم في الوضع الطبيعي لا يمكن أن ينادوه بالساحر وهم حريصون على استرضائه، لكنه التجريف الإعلامي للدعاية الفرعونية التي كانت من القوة بمكان، لدرجة أن تنزع أكاذيبها في الوعي الشعبي بهذه الصورة الخطيرة، وهذا يوضح للمؤمنين مدى خطورة أجهزة الإعلام والتواصل الاجتماعي ولا سيما في هذا الزمان. وفي هذا الإطار يرى إبراهيم البيومي غانم أن هناك خمسة مداخل يمكن أن تسهم في تقوية المجتمع المدني ومواجهة العقبات التي تحد من فاعليته، وهي: التعليم، الإعلام، التشريع، التدريب والتأهيل، التمويل (غانم، سياسات المجتمع المدني، 2014، ص 340-341)، ولنلاحظ كيف جعل الإعلام قبل التشريع والتمويل والتدريب، فقد فاقت خطورته في عصرنا كل خطورة، حيث يستطيع أن يصنع الأعاجيب. وهكذا فإن البيئة التي يعمل فيها النظام السياسي تتأثر بعمق بتوجهات القائمين عليه، وتتضافر معه لتحقيق ذات الهدف الغائي وهو جلب المصالح للناس ودرء المفسد عنهم في الحال والمآل، فالجميع ينهل من معين الشريعة، والكل يبتغون تحقيق مرضاة الله.

2- البيئة الخارجية:

لم يكن النظام السياسي في الرؤية الإسلامية غافلاً عن محيطه الخارجي؛ إذ امتلك منذ نشأته تصوراً واضحاً للتعامل مع الآخرين، قائماً على مبادئ التعارف، والعدل، وحفظ المصالح، ودفع العدوان. أما في العصر الحديث، وفي ظل ما يُعرف بـ«القرية الكونية» وتسارع التفاعل بين الدول والمجتمعات، فإن النظام السياسي الإسلامي يُدرك بوضوح أنه لا يعيش في عزلة، ولا يمكنه الانفصال عن النظام الدولي أو تجاهل تأثيراته، ومن ثم فإنه يمتلك الرؤية الكاملة للتعامل مع جميع البشر، سواء كانوا أصدقاء أو أعداء.

– البيئة الصديقة المتعاونة:

تتمثل البيئة الصديقة المتعاونة في الدول والمجتمعات التي تقوم العلاقات معها على التعاون السلمي، وتبادل المصالح، والاحترام المتبادل، وينظر الفكر الإسلامي إلى هذه البيئة بوصفها مجالاً للتعارف والتعاون والدعوة، ومن يستقرى آيات القرآن يجد أنه يقسم العالم إلى دارين: دار إيمان أو ما كان يسميها العلماء بدار الإجابة ودار دعوة وهي التي يقيم فيها غير المسلمين، فالقرآن من أول وهلة جاء كتاب هداية للعالمين: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: 1]، والرسول منذ ابتعثه الله في أول يوم إنما جاء رحمة للعالمين: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: 107]. وفي الواقع العملي ظهرت الدولة الإسلامية فاستوعبت من أول وهلة بلال الحبشي الذي ينحدر من إفريقيا، وسلمانا الفارسي الذي جاء من آسيا، وصهيبا الرومي الذي وفد من أوروبا، بجانب أبي بكر العربي القرشي وعمار العربي اليميني، ولم يشعر أحد بأي فوارق بين الأعراق والألوان المختلفة. ولما كانت الدولة الأكبر في العالم في ذلك الزمان هي الدولة الرومانية وظلت تواجه الكيان الإسلامي لبضعة قرون، فقد أظهر بعض المسلمين ردة فعل على فكرها العنصري ولا سيما أن العلاقات الدولية تقوم على المماثلة، فقد كان الرومان يُقسّمون البشر إلى رومان وبربر، فظهر من فقهاء السياسة الإسلامية من قسّم العالم إلى دار إسلام تضم المسلمين ودار كفر تضم غيرهم (العوا، النظام السياسي في الإسلام، ص 277-279)، وحتى بعض هؤلاء فإن تقسيمهم لم يكن يعني أبدا قتل من كانوا في دار الكفر إن لم يعتنقوا الإسلام، فالإسلام قد قرّر بصورة قطعية وواضحة أنه ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: 256]. وهناك من فقهاء المسلمين من قسموا العالم إلى ثلاثة أقسام: دار إسلام ودار حرب ودار عهد، وكل من عاش كافرا دون أن يُوجَّح نار العداوة ضدّ المسلمين أو يحمل سهام الحرب عليهم فهو يدخل ضمن دار العهد، التي يقيم المسلمون معها علاقات طبيعية تقوم على الندية والتعاون في المشتركات الثقافية والمصالح الاقتصادية. وفي كل الأحوال فإن الرؤية القرآنية تجعل الأصل في التعامل مع الآخرين هو السلام والتعارف البشري والتعاون الإنساني، كما قال تعالى: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ * إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوْهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [المتحنة: 8، 9]. وتخبرنا وقائع السيرة النبوية بأن "حلف الفضول وصحيفة المقاطعة في شعب أبي طالب،

والنزول بجوار المطعم بن عدي، والسماح بالهجرة إلى أرض الصدق والعدل لوجود ملك لا يُظلم الناس عنده، و(صلح الحديبية)، و(وثيقة المدينة)، و(العهد العُمري) لأهل بيت المقدس، كلها معالم رئيسة لكيفية بناء الحاكمية والتعامل والتعاقد والشراكة والتكامل والتعارف والتوافق مع (الأخر)، تستدعي الاجتهاد والنظر والتفكير وإيجاد الصيغ الملائمة لتعامل المسلمين مع (الأخر)، وأن العدالة القائمة على الرحمة هي الأساس الرابع من أسس النظام الإسلامي (المرجع السابق، ص255-259)، وهما من القيم التي تستوعب الآخرين ضمن المعاملات الإسلامية الراقية، مما يوجب على المسلمين الاجتهاد من أجل تجسيد هذه القيم في قواعد وترجمتها في إجراءات عملية عادلة ورحيمة. وعليه فإن انفتاح النظام السياسي الإسلامي على البيئة الخارجية امتداداً للمنهج الإسلامي الأصيل الذي يوازن بين الواقعية السياسية والالتزام التشريعي.

– البيئة المعادية:

يتعامل الفكر الإسلامي مع هذه البيئة بواقعية منضبطة، تقوم على الحذر، وحماية الدين، ودفع العدوان، مع الالتزام بمبادئ العدل وعدم التعدي، فما دام هناك ابتلاء في الأرض فسيظل هناك صراع بين الحق والباطل، وإذا انتفت هذه السُّنة اختفت مبررات بقاء الحياة وقامت الساعة، فإن الساعة لا تقوم إلا على شرار الخلق. ولذلك فمن الطبيعي أن يوجد أعداء يتربصون بالمسلمين الدوائر، ولكن كيف يتعامل النظام السياسي لتحبيدهم والقضاء على مؤمراتهم في ظل الرؤية القرآنية؟ فإنه لمثل هذه الظروف ادّخر النظام السياسي إعداد القوة التي ترهب هؤلاء، قال تعالى: ﴿وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهَبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُوهُمْ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾ [الأنفال: 60]، وفي الثقافة الغربية تنتصب الحكمة التي تقول: "إذا أردت السلام فاستعد للحرب"، والمعتدون والمتآمرون هم من أوجب القرآن قتالهم وإرهابهم حتى لا يعودوا للاعتداء وحتى لا يتجرأ غيرهم على فعل ذلك، وما عدا ذلك فقد عدّه الله من الاعتداء، كما قال تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [البقرة: 190]، ولنلاحظ كيف يُقيد القتال بعبارة ﴿فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾؛ وذلك حتى لا يحدث فيه تجاوز ولا يصبح عداوة عرقية أو مغلفة بأي مصلحة دنيوية، وبعد ذلك فقد أكد على حرمة الاعتداء عندما قال بأن الله لا يحبه. ولأن القتال حالة استثنائية تتطلب من المسلم الغلظة، فقد قال تعالى عن مقاتلة المحاربين من المشركين، قال تعالى: ﴿وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً﴾

[التوبة: 123]، مما يؤكد أن الغلظة طارئة على المسلمين ومؤقتة ومحدودة بمن يحاربهم أو يعتدي على حرمتهم وبمن يفتنُ الناس عن دينهم ولو كانوا غير مسلمين. ومرة أخرى فإن الإسلام يعتبر القتال ضرورة تُقدر بقدرها، والنبى- صلى الله عليه وسلم- هو التجسيد المثالي للقرآن، فقد أكد أن الأصل هو السلام كما في (وثيقة المدينة) (حميد الله، الوثائق السياسية، ص 59-62؛ السباعي، السيرة النبوية، ص 76-77)، ومن ثم فإن المحاربين الذين يعودون إلى الجادة ويُحْكَمون عقولهم فيرفعون راية السلام فإن القرآن يأمر بمسالمتهم ولو كانوا هم من ابتدأ الحرب، فقد قال تعالى لنبيه ومن باب أولى أمته: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [الأنفال: 61]. ويشير القرآن إلى أن لهذه العداوات فوائد كامنة فيها، حيث ينبغي للمسلمين أن يستخدموها كتحديات تُظهر عوامل اليقظة، وتُذكي طاقات النهوض، وتُحفِّز الجميع من أجل الإعدادِ حتى يصبحوا قوة حضارية مرهوبة الجانب، يشير إلى هذا المعنى في قوله تعالى: ﴿لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ * إِيلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ﴾ [قريش: 2، 1]، فإن بداية السورة غريبة على مطالع السور فكأنها تكملة لكلام سابق، وهذا ما ذهب إليه بعض المفسرين والمفكرين، فقد جاءت هذه السورة بعد سورة الفيل التي تتحدث عن آية الفيل والطيور الأبايل التي أرسلها الله على جيش أبرهة الحبشي الذي حاول غزو مكة وهدم الكعبة فجعله الله كعصف مأكول بواسطة الطير الأبايل، ثم جاءت سورة قريش، فكأنها تقول بأن تحدي جيش أبرهة وما تبعه من آية ربانية كان من أجل تأليف بطون قريش وصهر تبايناتها في بوتقة القبيلة السياسية التي سيكون لها شأن كبير، ففي هذا العام الذي هلك فيه جيش أبرهة نفسه وُلد الرسول- صلى الله عليه وسلم- كما تؤكد كافة المصادر التاريخية. وإن تحويل تحديات الأعداء إلى فرص ولا سيما في ما يتعلق بتوحيد الصفوف الداخلية، هي سنة ماضية في النَّاسِ، والغربيون أكثر من يستفيدون من هذه السنة، لدرجة أنهم صاروا يُبرزون العدو دوماً بشكل مضخم وإن لم يوجد فإنهم يصنعونه في عقول الناس، كما فعل الغرب بعد سقوط الشيوعية، فقد أوجدوا خطرَ الإرهابِ الإسلامي، وحتى تصدق شعوبهم ذلك؛ اصطنعوا حركات من بعض الساذجين والموتورين بجانب كوادرم الاستخباراتية، وضخموا حجمها ودفعوها للعنف وتكفلت هالتهم الإعلامية بصناعة عدو شرس يهدد باقتلاع الحضارة الغربية كما فعلوا مع (داعش) و(القاعدة)! وهذا الأمر موجود في عقل فلاسفة الغرب وليس سياسيين فقط، وعلى سبيل المثال، هذا الفيلسوف الألماني نيتشه يتحدث عن أهمية التحديات بصورة عامة (نيتشه، هكذا تكلم زرادشت، ص 243-

(255)، ويشير إلى أن الإسلام ظل تحدياً يُحفّز أوروبا على الانبثاق (المرجع السابق، ص341)، وذهب عالم الاجتماع الفرنسي إي. مارين إلى أن بعض الغربيين يسعون لحجب أزمة الغرب عن طريق التحريض ضد "صورة عدو تاريخي"، وبالطبع فإن سيناريو العدو التاريخي قد يخفي صراعات وأزمات داخلية، كما أنه قد يساعد على خلق شعور بالوحدة والتآزر (داوود أوغلو، العالم الإسلامي في مهب التحولات، ص176)، ورغم أن الكفر ملة واحدة إلا أن درجات العداة مختلفة بين الكافرين، وهذا ما تثبتته الرؤية القرآنية، حيث تجعل النصارى أقرب مودة للمؤمنين واليهود أشدّ عداوة للذين آمنوا، وعلى مستوى الدول فقد كان المسلمون وهم ما زالوا في مكة يحملون رؤية سياسية ناضجة جعلتهم يُفترقون بين الفرس عبدة النار وبين الروم النصارى الذين يعبدون الله وإن كانوا من أهل التثليث، ولذلك فقد حزن المسلمون لهزيمة الرومان أمام الفرس وفرح المشركون، ونزلت سورة الروم التي تبشر في مطلعها بانتصار الرومان خلال بضع سنوات، قال تعالى: ﴿الم * غَلِبَتِ الرُّومُ * فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ * فِي بضع سنينَ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفِرُّ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [الروم: 1 - 4]، وهو درسٌ سياسي عظيمٌ في فقه الموازنات وضرورة ترتيب الأولويات حتى بالنسبة للأعداء، مما يعني إمكانية التعاون مع العدو الأقرب ضد العدو الأبعد ومع العدو الأصغر ضد العدو الأكبر ومع العدو الأخف ضد العدو الأخطر. أمّا إمكانات التعاون في المشتركات الإنسانية فهي رؤية قرآنية واجبة النفاذ بالنسبة للمسلمين، حيث جاءت بصيغة الأمر، قال تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَا نُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: 2]، فقد جاء هذا الأمر ضمن آية تتحدث عن العلاقة مع مشركي قريش، ومن ثم فإنّ القرآن لا يبيح للمسلمين الاستفادة من منجزات الآخرين فحسب، ولكن قد يُوجب عليهم هذا الأمر إذا تعلقّت الاستفادة بأمرٍ واجبٍ، إذ "ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب" (ابن تيمية، السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، ص: 19). ويتضمن القرآن الكريم عددًا من الآيات التي تحث على الاستفادة من خبرات الآخر، ومنها قوله تعالى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأنبياء: 7]، وأهل الذكر في المعنى العام تعني أهل التخصص، وإنما سماهم أهل الذكر تنويعًا بشأن العلم وتقديرًا للخبرات النافعة، وجاء في شأن أهل الكتاب الذين كانوا على علم بالتوراة والإنجيل، بينما كان العرب قد بعد بهم الزمن عن صحف إبراهيم وأصبح أغلبهم لا يقرؤون ولا يكتبون. وبجانب ذلك هناك آيات تعظم الخبرة كقوله تعالى: ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ [فاطر: 14]،

بجانب آية تصف المؤمنين بأنهم يأخذون ما هو أحسن، وهي قوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ * الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [الزمر: 17]، [18]، وقد أخبرنا القرآن أن موسى استفاد من فصاحة هارون وهو أقل شأنًا منه، بل وتعلّم موسى وهو كليم الله من رجل صالح لا يدري أحدٌ من هو على وجه الدقة، واستفاد داوود من ابنه سليمان- عليهما السلام- واستفاد النبي سليمان بدوره من الذي عنده علم من الكتاب، بل وأحاط طائر الهمد به بما لم يُحط به أعظم ملوك الأرض وأحد الأنبياء وهو سليمان، وتعلّم نبي الله زكريا درساً من فتاة صالحة وهي مريم العذراء، ثم إن محمدا- صلى الله عليه وسلم- وهو أعظم الأنبياء قد تعلّم منهم جميعاً (فؤاد البنا، الاستفادة من الآخر، 2017، ص 20-41) ، فقد قال له الله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَاهُمْ افْتَدِيهِ﴾ [الأنعام: 90]. وتفيد الوقائع التاريخية في عصور الضياع بأن المسلمين قد استفادوا من أنظمة من سبقوهم حيثُ استوعبوها وأذابوا ما هو نافع ضمن منظوماتهم الثقافية (فتحي عثمان، أصول الفكر السياسي الإسلامي، 1984، ص 28-32)، غير أن الاستفادة ينبغي أن تكون قائمة على منهجية علمية وذات ضوابط فكرية صارمة حتى لا يتسلل من خلالها الغزو الفكري (فؤاد البنا، الاستفادة من الآخر، ص 163-188)، ومن ذلك عدم استعمال المصطلحات الغربية ذات الخلفيات الثقافية الخاصة وذات المدلولات الغربية على ثقافتنا وخصوصياتنا الإسلامية (محمد أسد، منهاج الإسلام في الحكم، ص 45-52). وهكذا فإن القرآن يمتلك رؤيةً كاملة و متماسكة للبيئة التي يعمل في وسطها أو يجاورها النظام السياسي الإسلامي، حيثُ توجدُ من القيم والتوجيهات ما تكفلُ تحقيقَ التضافر بين النظام السياسي وبين النظم التربوية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية، وبالنسبة للبيئة الخارجية فإنه يمتلك قواعد التفاعل الإيجابي معها على أسس المشتركة الإنسانية والمصالح الاقتصادية وعلى قيم التعارف والتعاون والمعاملة بالمثل والتي تجدُ لها حضوراً قوياً في نصوص القرآن، وإذا حاولَ هؤلاء أو بعضهم النيل من الإسلام أو الاعتداء على المسلمين بأي صورة، فإن القوة المُعدّة سلفاً كفيلة بتأديب المعتدي وردع المتآمر. ولكن كيفَ يتفاعل مع هذه البيئة في الداخل والخارج؟ هذا ما سنتعرف عليه في المطلب الآتي.

رابعاً: العلاقة بين النظام السياسي وبين مكوّنات البيئة الداخلية والخارجية:

يملك النظام السياسي، في ضوء الرؤية القرآنية، منهجاً متكاملًا يضبطُ نمط العلاقات التي ينبغي أن تسود بينه وبين مكوّنات البيئتين الداخلية والخارجية التي يتحرّك في إطارهما. ويقوم هذا المنهج على الجمع بين الثبات القيمي والمرونة الواقعية، بما يضمن تحقيق المقاصد العليا للحكم، وحفظ المصالح، ومنع الاضطراب، باستناده إلى الرؤية القرآنية منهجاً كاملاً لنمط العلاقات التي ينبغي أن تسود مكوّنات البيئتين الداخلية والخارجية التي يتحرّك في إطارهما النظام السياسي، وسنوضح ذلك باختصارٍ في العناوين الآتية:

1- التعاقد الاجتماعي بين الحاكم والمحكوم:

يقوم النظام السياسي في الرؤية الإسلامية على علاقةٍ تعاقديةٍ بين الحاكم والمحكوم، تُبنى على الرضا المتبادل، وتحمل المسؤولية، والالتزام بالواجبات، باعتباره التزاماً أخلاقياً وقانونياً يُقيد السلطة ويحملها مسؤولية تحقيق العدل وصيانة المصالح العامة، ويؤكد القرآن الكريم على مشروعية التعاقد بين طرفين ضمن تفاصيل واضحة منذ البداية بحيث يعرف كل طرف ما له وما عليه، بمعنى أنّ التعاقد يكون بالتراضي أولاً لكنه يصبح ملزماً لأصحابه بعد ذلك، وذلك من خلال نموذج نبي الله شعيب - على الأرجح - والذي عقد لابنته على كليم الله موسى، فقد طلب أثناء العقد أن يكون مهر ابنته تأجير موسى نفسه لهم لمدة ثماني سنوات لازمة فإن زاد عامين فذلك من فضله، كما جاء في الآية الثامنة والعشرين من سورة القصص. فإذا كان الزواج في القرآن لا يتم إلا وفق صيغة تعاقدية يلتزم كل طرف فيما بعد بما تعهد به من حقوق للآخر، كما يحرص على الحصول على حقوقه، فإن الحكم من باب أولى بالتأكيد. وما فتى دعاة الديمقراطية الغربية يفتخرون بأن مفكرهم هم أول من ابتدع في الفكر السياسي ما يُسمّى بالعقد الاجتماعي، والذي يكون الحاكم بموجبه أجيراً لدى الشعب الذي يختاره بملء إرادته ويحاسبه فيما قصر فيه، ويعزله متى شاء ذلك. ومن يتمعن في حقيقة الدولة التي أقامها النبي - صلى الله عليه وسلم - وطورها من بعده الخلفاء الراشدون الأربعة سيجد أنها دولة تعاقدية من طراز فريد. وفي هذا السياق يقرر المفكر الألماني المسلم مراد هوفمان أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قد أسس دولته فور هجرته إلى المدينة سنة 622هـ، وأنه أقامها "قبل العقد الاجتماعي الذي أقامه روسو بفترة طويلة، على عقد اجتماعي في النظام الدستوري الإسلامي (البيعة)، فقد كانت المدينة المنورة: جمهورية متعددة الأديان (إسلامية، يهودية)، وذات تركيب اتحادي. وكان زعماءها يُعيّنون عن

طريق الانتخاب. وكانوا يتولون المهام الحكومية والدينية. وكانوا يتحملون مسؤولية القيام بمهامهم بصورة فردية" (هوفمان، الإسلام كما يراه ألماني مسلم، 2007، ص 106)، وحينما التحق النبي- صلى الله عليه وسلم- بالرفيق الأعلى ترك الأمر لتصرف الأمة، وأدت الشورى إلى اختيار أبي بكر الصديق خليفة وفق ذات التعاقد الاجتماعي، ويظهر ذلك بصورة جلية في خطبة أبي بكر الصديق للأمة، فقد بين لهم أنه اختير منهم وليس بخيرهم، وأنه يطالبهم بالطاعة إن أطاع الله فهم أي إن التزم بمضمون التعاقد. ويؤكد راشد الغنوشي أن الأمة هي مصدر شرعية الحاكم، فهي التي تختاره حاكماً لها بمحض إرادتها (الغنوشي، الحريات العامة في الدولة الإسلامية، 1993، ص 140-141)، وإذا تنكب طريق الأمة في وصوله إلى السلطة أو تنكّر لحقوق المواطنين التي هي بنود البيعة فلا شرعية له. وبدوره يؤكد لؤي صافي أن "علاقة الرئيس بالأمة أو ممثلها في مجلس الشورى، ذات صيغة تعاقدية، تلتزم فيها الأمة طاعة الرئيس طالما التزم الشريعة وقرارات الشورى، وقام بالوظائف الملحقه بمنصبه" (صافي، العقيدة والسياسة، ص 231)، فأهل السنة والجماعة يقررون أن الاختيار الحر هو الطريق لانعقاد الإمامة وينقل نصين عن إمام الحرمين الجويني وعبد القاهر البغدادي يؤكدان على هذا الأمر (عبد النور بزّاء، التداول على السلطة، ضمن ما حرره، العوا، تفعيل مقاصد الشريعة، 2014، ص 228-229)، وذهب طائفة من علماء الفكر السياسي المعاصر إلى تجاوز هذه المسألة بالقول إن العقد ينبغي أن لا يكون مطلقاً بالنسبة للمدة الزمنية، وإنما ينبغي أن يكون مؤقتاً، ومن هؤلاء الدكتور محمد سليم العوا الذي نقل عن اثنين من كبار فقهاء الأمة في هذا الزمان القول بذلك وهما: الدكتور عبد الرزاق السنهوري، والدكتور توفيق الشاوي (العوا، النظام السياسي في الإسلام، ص 111-113). وهذا التعاقد القائم على الرضى والتعاون وتبادل المنافع تتحقق الغاية من النظام السياسي، وتدور عجلته بطريقة سلسلة في طريق الفاعلية وصناعة الحياة. يقول الفيلسوف الفارابي: "إن بلوغ السعادة إنما يكون بزوال الشرور عن المدن وعن الأمم، ليست الإرادية منها فقط بل والطبيعية، وأن تحصل لها الخيرات كلها الطبيعية والإرادية، ومُدبّر المدينة، وهو الملك، إنما فعله أن يدبر المدن تدبيراً ترتبط به أجزاء المدينة بعضها ببعض وتآلف وترتب ترتيباً يتعاونون به على إزالة الشرور وتحصيل الخيرات" (الفارابي، السياسة المدنية، 1996، ص 95)، وهذا هو عين النظام السياسي الفاعل الذي نحاول النفاذ إلى حقيقته في هذا البحث من خلال تدبر الرؤية القرآنية.

2. تحقيق المواطنة العادلة:

يهدف النظام السياسي في الرؤية الإسلامية إلى تحقيق المواطنة العادلة القائمة على المساواة في الكرامة الإنسانية، وتكافؤ الحقوق والواجبات، دون تمييزٍ أو إقصاءٍ. فالمواطنة لا تُبنى على الامتيازات، بل على الانتماء والمسؤولية المشتركة في حفظ النظام العام وخدمة الصالح العام، وتقوم المواطنة العادلة على ضمان الحقوق الأساسية، وحماية الحريات المشروعة، وإتاحة المشاركة في الشأن العام، مقابل الالتزام بالقانون، واحترام القيم العامة، وتحمل الواجبات المجتمعية، وهذا التوازن، تتحقق العدالة الاجتماعية، ويترسخ الاستقرار السياسي، وتتعزز وحدة المجتمع، فالمواطنة كما عرّفها طارق البشري، هي "صفة للفرد الذي ينتمي لجماعة سياسية قامت على أساسها الدولة، أي هي الصفة التي تتعلق بالفرد بما توافر فيه من وصفٍ سياسي قامت الدولة على أساسه" (البشري، الجماعة الوطنية، ص120)، ومَنْ يتمعن في حقيقة النظام السياسي الإسلامي سيجد بكل وضوح أنّ حِجَرَ الزاوية في مقاصده الكلية هي تحقيق المواطنة العادلة، وليست المتساوية، صحيحٌ أن المواطنين جميعاً يتساوون تحت ظل النظام السياسي من حيث المبدأ، ويتساوون في الحقوق العامة، لكن العجلة حينما تتحرك يحدث التفاوت بينهم بحسب قابلياتهم وكفاءاتهم واجتهاداتهم، ومن ثم فإن النظام يُجهد نفسه ليجد كل من يستحق ما يستحق، مما يقيم ميزان العدل ويؤدي إلى شحذ الهمم وإذكاء الجهود، ويتسبب في الاستباق على الأعمال والتنافس على الخيرات، سواء بمعناها الواجب أو التطوعي، وهذا يتحقق الرضى النفسي ويتضاعف الإنتاج وتكثر الخيرات داخل المجتمع، ومن هنا لم يسجل التاريخ أن رقعة الفقر قد ضاقت بشكل قوي إلى حد أن انتهى تماماً سوى ما حدث في عصور الضياء الإسلامية حينما حل العدل وتمكّن الرشد، وكانت الذروة التي اختفى الفقر فيها هي في عهد الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز. إن من أوجب واجبات الدولة الإسلامية أن تقوم بتوفير حاجيات مواطنيها – مهما كانوا - وتحقيق آمالهم وحماية حقوقهم المادية والمعنوية بما فيها الحرية والكرامة، مقابل الطاعة ودفع الواجبات المالية المقررة والقيام بخدمة الدفاع الوطني، بحيث تسير الحقوق في جهتين متقابلتين، فحقوق الحكومة هي واجبات الرعية وحقوق الرعية هي واجبات الحكومة، وكل طرف يستحق حقوقه مقابل أداء واجباته (محمد أسد، منهاج الإسلام في الحكم، ص150-153). إن "العدل في الإسلام قيمة أساسية لا تقبل التراخي أو المهادنة فيما بل يحافظ عليها في منتهى الصرامة، وعلى سبيل المثال، وَصَفَ اللهُ الْيَهُودَ بِأَنَّهُمْ ﴿سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّالُونَ لِلسُّخْتِ﴾ [المائدة: 42] بصيغة المبالغة، لكن إجرامهم هذا لا يُبرّر ظلمهم، ولهذا وصّى اللهُ

نبيه محمدا - صلى الله عليه وسلم- في ذات الآية بقوله: ﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [المائدة: 42]، فإذا كان هذا الحثُّ لصاحب الرسالة المعصوم وفي حقِّ السيئين من اليهود الذين هم أسوأ الأمم، فكيف بالعدل مع خير أمة أخرجت للناس؟" ، ولا يختلفُ عاقلانِ حولَ أن الإسلام يحيي الأقليات الدينية والعرقية بتعاليم واضحة تنزلت من السماء، تحث على التعارف بين الشعوب والقبائل وعلى حرية اختيار الدين والعقائد وحرمة الإكراه والإذلال بأي صورة من الصور، وصولاً إلى تحقيق المساواة وفق أحدث ما توصل إليه البشر في مجال العدالة والمواطنة المتساوية (هوفمان، الإسلام كما يراه ألماني مسلم، ص 112-115؛ البشري، الجماعة الوطنية، ص 115-158)، بل أشد من ذلك؛ لأن الله تعبَّد المسلمين بهذا الأمر، أي أنه سيثيب من التزم وحافظ عليها ويعاقب من فرط بها أو تأمر عليها بأي صورة من الصور، بمعنى أن الأمر ليس مناطاً فقط بدولة القانون التي يمكن التحايل عليها بل وبدولة الله التي تسكن القلوب وتعرف ما تُخفي الصدور وما يستقر في السرائر.

3. إقامة العلاقات الدولية المتكافئة:

تتكئ الرؤية القرآنية في هذا الإطار على أساس أن البشر مهما كانت ألوانهم وأعراقهم وأديانهم، فإن الله خلقهم جميعاً من ترابٍ ثم نفخ فيهم من روحه وكرَّمهم بالعقل ومنحهم حرية الاختيار وفضّلهم على سائر المخلوقات، وأنهم ينحدرون جميعاً من ذات الأصل (أبوهم آدم وأمهم حواء)، ثم إنَّ الإسلام دين للناس جميعاً، ومحمد هو رحمة للعالمين، وأمة الإسلام وظيفتها أن توصل هذا الدين بسلوكها الراقي ولسانها المبين، وبالأساليب الحكيمة التي تُبشِّر ولا تُنقِر وتيسر ولا تُعسر، ووظيفتها الأساسية هي الشهادة على الناس، قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: 143]، بمعنى أنهم مطالبون بأن يسلكوا نحو البشر نفس مسلك النبي- صلى الله عليه وسلم- مع أمتة التي استجابت له بسبب حكمته وبصيرته ولينه وصبره وأناته. وإذا كانت هذه هي الرؤية التي يقوم عليها - أو ينبغي أن يقوم عليها النظام السياسي-، فإن الأصل في العلاقة مع غير المسلمين سيصبح هو السلام، وإذا كان غير المسلمين هم أمة الإجابة فإن من الواجب التعرف عليهم ومد الجسور إليهم وتألّف قلوبهم لصالح الإسلام، من خلال الإحسان إليهم، والتعاون معهم في القواسم المشتركة، والوفاء لهم باحترام العهود والمواثيق إن وجدت، بمعنى أن إقامة علاقات متكافئة هو الذي ينبغي أن يكون وما عداه هو استثناء تفرضه الضرورات. وبسبب رقي القانون الدولي الذي صاغه المسلمون

وطبقوه إلى حد كبير في عصور مجدهم فقد استفاد منه الأوروبيون أثناء التلاقح الحضاري في بلاد الأندلس وصقلية وأثناء الحروب الصليبية والفتوحات العثمانية (جارودي، الإسلام دين المستقبل، ص 80-81). وتوجد لفتات قرآنية عديدة إن تم تدبرها واستكناه أسرارها فيمكن أن تكون أداة مساعدة لقراءة الواقع الدولي وتوازناته في هذا العصر، وعلى سبيل المثال حينما تنزل القرآن كان المسيحيون ممثلون بالدولة الرومانية هم الأقوى في الأرض، ثم الوثنيون ممثلون بالدولة الفارسية التي كانت تدين بالمجوسية، لكن أكثر من تحدّث القرآن عن خطورتهم هم اليهود رغم أنهم كانوا قليلي العدد وضعيفي العدد، حتى أنهم لم تكن لهم دولة ولو صغيرة، لكن اليوم عرف الناس خطورة اليهود الذين يتلاعبون بأموال العالم وإعلامه فقد أصبحوا إمبراطورية خفية تتحكم إلى حد ما بدول كبرى وبالشركات العابرة للقارات في العالم. ومن العجيب أن كلمة (بضاعة) لم ترد في القرآن إلا أربع مرات، وكلها في سورة يوسف وثلاث منها مرتبطة ببني إسرائيل، كأنها إشارة إلى ارتباط اليهود دوماً بالأموال والتجارة العالمية بقوة في سائر العصور! وهكذا فإن النظام السياسي الإسلامي يمتلك قدرة على مدّ الجسور المتينة وعلى نسج العلاقات الإيجابية الفاعلة مع مكونات البيئة الداخلية والخارجية، بما يضمن قوته الداخلية وحضوره العالمي، وتحقيق مقاصد الرؤية القرآنية وتوفير حاجات الأمة، مع امتلاك الرؤية والقوة اللازمتين لمواجهة التحديات والأخطار التي تُحدقُ بالنظام والأمة سواء من خلال البغي الداخلي أو العدوان الخارجي، حيث يُشرعُ القتال في هذه الحالة والرد بالشكل المناسب والمعاقبة بالمثل. ولكن ما هي مُحركات النظام السياسي التي تضمنُ له الفاعلية العالية في انبثاقاته الداخلية وتفاعلاته الخارجية؟. هذا ما سنحاول معرفته من خلال المطلب الآتي.

خامساً: مُحركاتُ النظام السياسي

تزخر آيات القرآن الكريم بجملة من المبادئ والتوجيهات التي يمكن النظر إليها بوصفها محركات فاعلة في بناء النظام السياسي وتوجيه حركته وضبط أدائه؛ إذ تجمع بين توجيه السلوك السياسي، وتنظيم العلاقات، وترشيد القرار، بما يمنع الجمود من جهة، والانفلات من جهة أخرى. كما أنها تُراعي طبيعة الإنسان والواقع، وتؤسس لفعل سياسي قابل للتجدد والتكيف دون الإخلال بالثوابت، وفي هذا المبحث سنتعرف على أهمها باختصار كما هي طبيعة هذا البحث، وذلك على النحو الآتي:

1. الطاعة والانضباط:

تُعدّ الطاعة والانضباط من المحركات الأساسية للنظام السياسي، لما لهما من دور في حفظ النظام العام وضمان استقرار المجتمع، ويقوم مفهوم الطاعة في الفكر الإسلامي على الالتزام الواعي بالقانون والسلطة في إطار المعروف، بما يحقق المصلحة العامة ويمنع الفوضى، دون أن يتحول إلى خضوعٍ أعمى أو تبرير للظلم. أما الانضباط، فيمثل السلوك العملي للطاعة، ويعكس احترام النظام، والالتزام بالواجبات، وحسن أداء المسؤوليات، وبهذا التوازن بين الطاعة المقيدة بالقيم والانضباط المؤسسي، يتحقق انتظام الشأن العام، ومن بدهيات أي نظام أن يكون على رأس المنظومة مديرٌ مهابٌ وأميرٌ مطاعٌ، وإلا انتفت مبررات النظام مهما كان الأشخاص مثاليين، ولقد كان أحد بنود بيعة الصحابة للنبي- صلى الله عليه وسلم-: "السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره" (صحيح مسلم، برقم: 1709)، ولأن رسول الله لم يكن سوى ترجمة أمينة ووافية لتوجهات القرآن، فقد وجدنا القرآن يأمر بطاعة أولي الأمر، كما في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: 59]، وتشير كلمة ﴿مِنْكُمْ﴾ إلى أن الحاكم من صميم أبناء المجتمع ثقافة وعلمًا وتدينًا وشعورًا بالمسؤولية، وأنه صعد برضى الناس واختيارهم وأنه لا يقطع في أمر هام دون مشورة أهل الرأي فيهم، مما يجعلهم يشعرون دوماً بأنه ﴿مِنْكُمْ﴾ وليس غريباً عنهم أو متعالياً عليهم، وفي ذات الوقت هو أكثر تأهيلاً مادياً وأهلية معنوية كطالوت الذي زاده الله بسطة في العلم والجسم، وبحيث تصير له شخصية (كارزمية) جاذبة للناس تستدعي حهم وتقديرهم وتستوجب طاعتهم وامثالهم لأوامره. وقد أورد لنا القرآن نموذج داوود عليه السلام في هيبة الحاكم وأهليته، فقد منحه الله مقومات الهيبة المطلوبة بشقيها المادي والمعنوي، أما الشق المعنوي فهو تسخير الجبال والطيور يسبحن معه بالعشي والإبكار، وأما الشق المادي فهو أنه تعالى ألان له الحديد كأنه طينٌ، فكان يصنع للناس دروعاً وسيوفاً، وقد جمع الله الشقين في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ مِنَّا فَضْلاً يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ وَالنَّارَ لَهُ الْحَدِيدَ * أَنْ اِعْمَلْ سَابِغَاتٍ وَقَدِّرْ فِي السَّرْدِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [سبأ: 10، 11]، وبهذه المهابة المعنوية والمادية فقد شدّ الله ملكه وآتاه الحكمة وفصل الخطاب، كما ورد في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ كُنَّا عَبْدًا دَاوُودَ ذَا الْأَيْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ * إِنَّا سَخَّرْنَا الْجِبَالَ مَعَهُ يُسَبِّحْنَ بِالْعِشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ * وَالطَّيْرَ مَحْشُورَةً كُلٌّ لَهُ أَوَّابٌ * وَشَدَدْنَا مُلْكَهُ وَآتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصَلَ الْخِطَابِ﴾ [ص: 17 - 20]، ونلاحظ أنه تعالى وصف داوود بأنه ﴿ذَا الْأَيْدِ﴾ كناية

عن العطاء والعمل والقوة، بجانب أنه أوتي الحكمة التي هي وضع كل شيء في محله، وهذه كلها صفات قيادية عالية وتمنح صاحبها جاذبية كبيرة لدى الأتباع. ومن الصفات الجاذبة في شخصية داوود امتلاك الصوت الجميل الذي يقتحم الأذان ويستوطن القلوب، فقد كان صاحب صوت ندي ولحن شجي لدرجة أنه استمال الجبال والطيور للترنم معه بمجد الله والتسبيح لله خالق الجمال ومبدع الكمال. ولقد أوجب القرآن على المحكومين طاعة الحاكم المنتخب في المنشط والمكروه حتى تستمر عجلة النظام بالدوران المنظم، لكنها ليست طاعة مطلقة وإنما طاعة محدودة بحدود الشرع والمصلحة، وليست طاعة عمياء وإنما طاعة مبصرة، وليست طاعة شخصية بل فكرية، فإنما الطاعة في الطاعة (محمد أسد، منهاج الإسلام في الحكم، ص131-149)، وأول ضوابط الطاعة هي عدم الاستبداد بالرأي والاستفراد بالقرار، وإشراك الجماهير وأهل الحل والعقد في صناعة القرار، كما في الفقرة الآتية.

2- الشورى والمشاركة الشعبية:

تعد الشورى والمشاركة الشعبية من المحركات الجوهرية للنظام السياسي في الرؤية الإسلامية، إذ تسهم في ترشيد القرار، وتعزيز الشرعية، ومنع الاستبداد، فالشورى ليست إجراءً شكلياً، بل مبدأ حاكم يضمن إشراك المجتمع وأهل الخبرة في صناعة القرار العام، وتُجسد المشاركة الشعبية الامتداد العملي لمبدأ الشورى، من خلال إتاحة المجال أمام المواطنين للتعبير عن آرائهم، والمساهمة في الشأن العام، وفق ضوابط تحافظ على الاستقرار وتراعي المصلحة العامة، فأمر الحكم بهم المواطنين جميعاً في الدولة؛ لأن كل إجراء يُتخذ وكل قرار يُصدر ينعكس على حياة الناس إيجاباً أو سلباً، ومن ثم لا بد من مشاركة الناس ولا سيما أهل الخبرة والدراية الذين يُسمون في الفكر السياسي بأهل الحل والعقد، ويوجد بشأن الشورى آيتان مركزيتان: الأولى: مكية وهي تتحدث عن جملة من صفات المجتمع المسلم برمته، وجاءت الشورى في القلب منها، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [الشورى: 38]، يقول سيد قطب: "ومع أن هذه الآيات مكية نزلت قبل قيام الدولة المسلمة في المدينة، فإننا نجد فيها هذه الصفة مما يوحي بأن وضع الشورى أعمق في حياة المسلمين من مجرد أن تكون نظاماً سياسياً للدولة، فهو طابع أساسي للجماعة كلها، يقوم عليه أمرها كجماعة ثم يتسرب من الجماعة إلى الدولة بوصفها إفراساً طبيعياً للجماعة" (سيد قطب، في ظلال القرآن، 1981، 3160/5)، والثانية: مدنية وهي قوله تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى

اللَّهِ ﴿ [آل عمران: 159]، ونستنتج منها الوجوب الصارم للشورى، ويؤكد هذا الوجوب الأمور الآتية:

أ. صيغة الأمر التي تقتضي الوجوب، إذ لا يوجد ما يصرف الأمر إلى الندب أو الإباحة، بل إن تصرفات الرسول- صلى الله عليه وسلم- الذي لم يكن أحد أكثر مشورة منه لأصحابه، تؤكد الوجوب بصورة قطعية.

ب - توجُّه الأمر للرسول- صلى الله عليه وسلم- وهو الشخص الذي جمع الكمال البشري في بُعديه، فهو نبي مرسل وهو قائد لا نظير له في التأريخ البشري بإجماع المنصفين من غير المسلمين، فكيف بغيره من القادة الذين ليسوا رسلاً ولا يمتلكون مؤهلات عظمتها؟!

ج - مجيء الأمر بها بعد هزيمة أُحد التي سبقتها مشاورة النبي- صلى الله عليه وسلم- لأصحابه، وقد يظن ظان أن الهزيمة ربما وقعت بسبب الشورى وأن الرسول لو خالف الشورى وعمل برأيه ورأي الأقلية التي رأت البقاء في المدينة لتجنبوا الهزيمة، ولذلك فقد جاء الأمر الحاسمُ بها، كأنه يُنزِّهها عن التسبب في الهزيمة، وقد أكد بالفعل أن الهزيمة كانت لها أسباب أخرى تعرضت لها آيات أخرى من ذات المقطع في سورة آل عمران.

د - أمره تعالى بمشاورة الصحابة جميعاً بما فهم العصاة الذين تسببوا في الهزيمة بنزولهم من الجبل وترك ظهور المسلمين بدون حماية، فقد اقترن الأمر بالشورى بطلب الاستغفار لهؤلاء، قال تعالى: ﴿فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾، وإذا كان من حق العصاة الذين تسببوا في إثم الصحابة باستشهاد سبعين من خيرتهم، أن يشاورهم الرسول- صلى الله عليه وسلم- في أمر الأمة، فكيف بالطائعين وأهل العلم والخبرة والدراية؟!

هـ - مجيء الأمر بالشورى ضمن منظومة من الأمور التي تحقق الائتلاف للمجتمع المسلم، قال تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ [آل عمران: 159]، والشورى هي حجر الزاوية في تجسيد الحرية والعدل والمساواة بين المواطنين وفي تحقيق الانسجام والتآلف والاتحاد بينهم.

و - مجيء الأمر بالشورى في سياق تشريح أسباب الهزيمة وتوضيح أسباب النصر، ولهذا فقد أوردت الآية التي بعدها قاعدة: ﴿إِنْ يَنْصُرْكُمُ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ﴾ [آل عمران: 160]، بما يؤكد أنه لا نصرَ لكيانٍ لا يشاور قائده غيره من أبناء هذا الكيان، وأن الاستبدادَ طريقٌ سريعٌ نحو الهزيمة والهوان.

ز - التأكيدُ على وجوبِ اتباعِ قرارِ الشورى بالتنفيذ وعدم التردد، ذلك أن رأي الجماعة أقرب إلى الصواب من رأي الفرد مهما كانت عبقريته، ولذلك فقد قال الله بعد الأمر بالشورى لنبيه: ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ [آل عمران: 159]، ذلك أن الشورى تحتاجُ إلى عزيمةٍ، وعزيمة القائد مهما كانت تحتاج إلى توكل على الله فهو من يعطي الأسبابَ فاعليتها، وليس الأمر تحللاً من الشورى إن رغب القائد بذلك، كما ذهب إلى ذلك علماء السلاطين، يقول رشيد رضا: "فإذا مُخِّصَ الرأي وظهر فأنزل على حكم الأغلبية واعزم عليه واعتمد على الله في التنفيذ" (رشيد رضا، تفسير المنار، 205/4)، ولهذا كله فقد رأى عامةً المفكرين والعلماء وجوبَ الشورى وأهميتها البالغة في تحقيق الانسجام والفاعلية في أطر النظام السياسي. وبجانب عشرات الكتب الكاملة التي أُلِّفت حول الشورى، فقد عقد محمد أسد فصلاً كاملاً تحت عنوان "حكومة انتخابية وشوروية" (محمد أسد، منهاج الإسلام في الحكم، ص 67-98)، ورأى الدكتور توفيق الشاوي - وهو صاحب السِّفر الضخم في (فقه الشورى والاستشارة) ومعه الدكتور إبراهيم البيومي غانم - أن الإجماع إنما يكون ثمرة الشورى، ومن ثم فإن تعطيل الشورى هو تعطيل للإجماع (غانم، سياسات المجتمع المدني، ص 328-331)، وتجاوز الشيخ راشد الغنوشي هذا الأمر إلى التأكيد على أنه لا يمكن تجسيد الشورى الواجبة في هذا العصر وتحقيق المشاركة الشعبية المنشودة بغير الانتخابات عبر صناديق الاقتراع (الغنوشي، مقاصد الحرية، ص 112-113)، وللأسف الشديد كم نجد البون شاسعاً بين سعة الرؤية القرآنية وبين ضيق الرؤية الفقهية عند بعض الفقهاء في سائر القضايا والموضوعات ولا سيما الفقهاء الذين ظهروا في عصور التراجع والتخلف، وفي موضوعنا استغرب، الدكتور عبد المجيد النجار من تضيق فئة المشاركين في الشورى عند الفقهاء، حتى انحصرت في العدد القليل الذين أصبحوا يسمون أهل الحل والعقد، وربما انحصر هؤلاء في الفرد الواحد إذا كانت له شوكة كما أفتى بعضهم (النجار، الإجماع والبرلمانات، ص 259-260)، والمتأمل في جذر هذه الظاهرة سيجد أن جذورها تعود إلى تراجع منسوب الوعي داخل المجتمع الإسلامي عامة، مما قاد العامة إلى ممارسة السلبية وعدم الاهتمام بالشأن العام، وقاد الفقهاء إلى مثل هذه الاجتهادات التي تعكس ضيق عقولهم وتضييق الحكام عليهم وذهابهم نحو سدِّ الذرائع أو ما يمكن تسميته ب(فقه الطوارئ)، ولا تعكس الرؤية الإسلامية ذات الأفق القرآني الواسع، ولذا فإن فقرتنا الآتية ذات صلة بتفعيل الإمكانيات الاجتماعية.

3. النصيحة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:

تُعَدُّ النصيحة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من المحرّكاتِ الأساسيةِ للنظام السياسي في الفكر الإسلامي، لما تؤدّيه من دور رقابيٍّ وأخلاقيٍّ في تقويم الأداء العام ومنع الانحراف. فالنصيحة تُجسّد المسؤولية المشتركة بين الحاكم والمحكوم، وتقوم على الإخلاص والصدق وطلب الإصلاح، ويمثّل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر آليةً مجتمعيةً لضبط السلوك العام، وحماية القيم، وصيانة النظام من الفساد، وذلك ضمن ضوابط الحكمة والمصلحة وعدم الإضرار، وتحقيق الاستقرار المجتمعي، ويربط الشيخ محمد عبده بين واجب الشورى وواجب الأمر بالمعروف فيقول: "إن آية سورة الشورى تتضمن مدحاً للمؤمنين بأخذهم بالشورى، وآية سورة آل عمران توجب على الحاكم المشاورة، ولكن إذا لم يكن هناك ضامن يضمن امتثاله للأمر فماذا يكون إن هو تركه؟ إن آية آل عمران: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: 104] تفرض أن يكون في الناس جماعة متحدون وأقوياء يتولون الدعوة إلى الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهو عام في الحكام والمحكومين، ولا معروف أعرف من العدل ولا منكر أنكر من الظلم" (العوا، النظام السياسي في الإسلام، ص125)، ولقد وصف الإمام أبو حامد الغزالي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بأنه "القطب الأعظم في الدين، وهو المهم الذي ابتعث الله له النبيين أجمعين" (الغزالي، إحياء علوم الدين، 2/ 306)، فأبناء الإسلام الذين استجابوا لله وللرسول إذا دعاهم لما يُحييهم قاموا على درجة عالية من الوعي والحساسية ومن الشجاعة في الصّدد بالرأي وقول كلمة الحق دون الخوف من لومة لائم، وهذا من أهم الأمور التي تحفظ للمجتمع المسلم حيويته وترابطه الفاعل وكيونته المنسجمة، كما قال تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [التوبة: 71]، وهذا التوالي هو الذي يحقق التآلف والترابط، وهو ليس إلا ثمرة للنصيحة الصادقة التي لا تنقصها الشجاعة ولا تخلو من الحكمة في ذات الوقت، وليست منبته عن إقامة الشعائر ولذلك ذُكر في ذات الآية إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة. ويعطينا القرآن درساً بالغ الأهمية في سيرة موسى ينبغي تدبره وإطالة التأمل فيه، فإن الله حينما كان يؤهّل موسى لتحمل تبعات الرسالة دعاه لمخاطبته في جبل الطور، لكنه حينما أقبل قال له الله: ﴿فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ [طه: 12]، فإذا كان النعلان في قدمي نبي يمنعانه من التأهل لمناجاة الله، فكيف بمن زرعوا نعال الظلمة والمستبدين في قلوبهم؟ وكيف بمن يفخرون بأنهم

خُدَّامَ لِنَعَالِهِمْ بِلٍ وَلِلتَّرَابِ الَّذِي تَمْشِي عَلَيْهِ تِلْكَ النِّعَالُ؟! ولذلِكَ فَإِنَّ مُوسَى الَّذِي تَرَبَّى عَلَى الْحَرِيَّةِ وَعَرَفَ قُبْحَ الظُّلْمِ وَالْعِبُودِيَّةِ وَالَّذِي عَاهَدَ اللَّهُ بِأَنَّهُ لَنْ يَكُونَ ظَهِيرًا لِلْمُجْرِمِينَ، وَرَبَاهُ اللَّهُ بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ الدَّقِيقَةِ، قَدْ كَانَ شَجَاعًا مَقْدَامًا فِي قَوْلِ كَلِمَةِ الْحَقِّ أَمَامَ أَعْتَى طَغَاةِ الْأَرْضِ، وَكَانَ دِيدَنَهُ فِي قَوْلِ مَا يَرَاهُ حَقًّا لِدَرَجَةِ أَنَّهُ عِنْدَمَا ذَهَبَ إِلَى الْخَضِرِ لِكَيْ يَتَعَلَّمَ عَلَى يَدَيْهِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَمْسُكَ لِسَانَهُ عَنِ قَوْلِ مَا رَأَاهُ حَقًّا رَغْمَ عِلْمِهِ بِأَنَّ الْخَضِرَ لَدَيْهِ مَا يَسْمَى بِالْعِلْمِ اللَّدْنِيِّ الَّذِي قَدْ يَخَالِفُ بَاطِنُهُ الظَّاهِرَ لِلنَّاسِ، وَرَغْمَ أَنَّهُ قَدْ تَعَهَّدَ لَهُ بِأَنَّهُ سَيَجِدُهُ صَابِرًا وَلَنْ يَعْصِي لَهُ أَمْرًا، فِي الْآيَةِ 74 مِنْ سُورَةِ الْكَهْفِ تَبْرَزُ هَذِهِ الصِّفَةُ فِي سُلُوكِ مُوسَى، حَيْثُ انْدَفَعَ لِلْإِنْكَارِ عَلَى الْخَضِرِ قَتْلَهُ لِلطِّفْلِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا نُكْرًا﴾، ذَلِكَ أَنَّ هَذَا هُوَ الْأَصْلُ فِي التَّعَامُلِ مَعَ الْعُلَمَاءِ وَالزُّعَمَاءِ وَجَمِيعِ الْخَلْقِ، وَيَحْتِ الْإِسْلَامُ أَتْبَاعَهُ عَلَى مِمَارَسَةِ النِّقْدِ الْمَوْضُوعِيِّ الَّذِي يَتَوَخَى الصَّالِحَ الْعَامَّ، وَلَيْسَ الَّذِي يَنْحُو مَنْحَى الْمَكَايِدَةِ الَّتِي تَمَارَسُهَا الْمَعَارِضَاتُ فِي وَاقِعِنَا، وَيَنْبَغِي الْإِسْتِفَادَةَ مِنْ وَسَائِلِ الْإِعْلَامِ الَّتِي تَلْعَبُ دَوْرًا حَاسِمًا فِي تَوْجِيهِ الرَّأْيِ الْعَامِّ وَتَحْرِيكِهِ وَالتَّأْثِيرِ عَلَيْهِ (حَسَنُ جَابِرٍ، تَأْسِيسُ مَقَاصِدِي لِلتَّعَدُّدِيَّةِ، ص 182).

4. الْمَسْئُولِيَّةُ وَالْمَسْأَلَةُ:

تُعَدُّ الْمَسْئُولِيَّةُ وَالْمَسْأَلَةُ مِنَ الْمَحْرُكَاتِ الْمَحْوَرِيَّةِ لِلنِّظَامِ السِّيَاسِيِّ فِي الْفِكْرِ الْإِسْلَامِيِّ، إِذْ تُرْسِّخَانُ مَبْدَأً أَنَّ السُّلْطَةَ تَكْلِيفٌ لَا تَشْرِيفٌ، وَأَنَّ كُلَّ مَنْ يَتَوَلَّى شَأْنًا عَامًّا مُحَاسَبٌ عَلَى أَدَائِهِ وَقَرَارَاتِهِ، فَالْمَسْئُولِيَّةُ تَقْتَضِي الْإِلْتِمَامَ بِالْوَاجِبَاتِ، وَتَحْقِيقَ الْمَصَالِحِ، وَالْقِيَامَ بِالْأَمَانَةِ عَلَى وَجْهِهَا الصَّحِيحِ، وَالْمَسْأَلَةُ تَمَثَّلُ الضَّمَانَةَ الْعَمَلِيَّةَ لِمَنْعِ الْإِسْتِبْدَادِ وَالْفُسَادِ، مِنْ خِلَالِ مِرَاقَبَةِ الْأَدَاءِ، وَتَقْوِيمِ الْإِنْحِرَافِ، وَمِحَاسَبَةِ الْمُقْصِرِينَ بِوَسَائِلِ مَشْرُوعَةٍ، فَالْمَسْئُولِيَّةُ فِي الرَّؤْيَةِ الْقُرْآنِيَّةِ عَامَةٌ عَلَى كُلِّ مَكْلَفٍ، حَيْثُ سَيَسْأَلُ اللَّهُ كُلَّ الْبَشَرِ عَنِ مَا يَمْتَلِكُونَ مِنْ مَوَاهِبٍ وَإِمَكَانَاتٍ وَعَنْ مَا يَقَعُ تَحْتَ أَيْدِيهِمْ مِنْ وُضَائِفٍ وَوَلَايَاتٍ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقِفُّوهُمْ إِنْهُمْ مَسْئُولُونَ﴾ [الصَّافَاتُ: 24]، وَكَمَا قَالَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: "أَلَا كَلِمَةٌ رَاعٍ وَكَلِمَةٌ مَسْئُولٍ عَنِ رَعِيَّتِهِ، فَالْإِمَامُ الَّذِي عَلَى النَّاسِ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنِ رَعِيَّتِهِ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنِ رَعِيَّتِهِ، وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَّةٌ عَلَى أَهْلِ بَيْتِ زَوْجِهَا وَوَلَدِهِ وَهِيَ مَسْئُولَةٌ عَنْهُمْ، وَعَبْدُ الرَّجُلِ رَاعٍ عَنِ مَالِ سَيِّدِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُ، أَلَا فَكَلِمَةٌ رَاعٍ وَكَلِمَةٌ مَسْئُولٍ عَنِ رَعِيَّتِهِ" (صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ، بِرَقْمٍ: 893)، غَيْرَ أَنَّ الْأَمْرَ نَسَبِيًّا فَكَلِمًا اعْتَلَّتْ مَكَانَةَ الْمَرْءِ وَزَادَتْ إِمَكَانَاتَهُ، زَادَتْ مَسْئُولِيَّاتَهُ؛ وَلِذَلِكَ كَانَ الْعُلَمَاءُ وَالْأَمْرَاءُ فِي الْمَقْدَمَةِ

دَوْماً، حيث يحق للناس مساءلتهم ويسيئهم الله عن كل صغيرة وكبيرة، ولذلك اشتهرت مقولة عمر بن الخطاب: " «لو عثرت بغلة في العراق لحسبت عمر مسؤولاً عنها: لِمَ لَمْ يَسْؤْ لَهَا الطَّرِيقُ؟» "، وقد اختار العراق لأنها كانت أبعد بلد تم فتحه في زمن إطلاق تلك المقولة. إن مسؤولية الزعماء كبيرة جداً، حيث أن كل ما يأمر به من منكرات أو يسكتون عنه من جرائم، محسوب عليهم كأنهم فعلوه بأيديهم، ألا ترى أن الله قال عن صنيع فرعون ببني إسرائيل: ﴿يَذَّبِخْ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِ نِسَاءَهُمْ﴾ [القصص: 4] مع أنه لم يباشر الفعل بنفسه، لكن أمره بذلك جعله بدرجة الفاعل المباشر في الجرم! ومن الآيات التي تشير إلى مسؤولية القائد قوله تعالى للوط عليه السلام: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَاتَّبِعْ أَدْبَارَهُمْ﴾ [الحجر: 65] أي امش خلف أهلك حتى يشعروا بالأمان، وهو درس شديد الأهمية؛ لأنه جاء في وقت استثنائي، حيث تتعاقب السنن الجارية مع السنن الخارقة ويتدخل عالم الغيب في عالم الشهادة، فكيف بالمسؤولية في الأوقات والظروف العادية؟. وفي ذات السياق قال تعالى عن سليمان الملك: ﴿وَتَفَقَّدَ الطَّيْرَ﴾ [النمل: 20]، فقد كان يتفقد رعيته من الآدميين والجن والحيوانات حتى وصل إلى الطير وهناك عرف أن الهدد غير موجود. وكان آدم وزوجه قد أكلا في الجنة من الشجرة المحرمة كما في بعض الآيات، لكنه تعالى في بعض الآيات إنما ذكر آدم فقط في معرض الحديث عن المعصية، كقوله تعالى: ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾ [طه: 121]، ذلك أنه مسؤول عن حواء ما دامت القوامة له، والقوامة تكليف لا تشريف. ومن المؤكد أن الحكومة مسؤولة عن حاجات الناس الاقتصادية وكفائتهم المعيشية، ومسؤولة عن ضمانهم الاجتماعي وأمنهم وعن حفظ حرياتهم وكرامتهم، ما يعني أن من حق كل مواطن أن يسأل أي موظف أو مسؤول عن حقه، سواء عن طريق البرلمان أو الصحافة ووسائل التواصل الاجتماعي أو عن طريق مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب أو بشكل مباشر وجهاً لوجه (محمد أسد، منهاج الإسلام في الحكم، ص 154-162؛ العوا، النظام السياسي، ص 132)، وإذا كان النظام السلطاني قد أفرز ولاية الحسبة للقيام بمراقبة أداء مؤسسات الدولة ومحاسبتها فإن القرآن قد جعل هذا الحق عاماً للأمة كلها، كما في قوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [آل عمران: 110] ولا يجوز لأحد احتكاره أو مصادرته (حسن جابر، التعددية وتداول السلطة، ص 183)، ولا شك أن النصيحة بدوائرها العريضة وبمناهجها الحكيمة أمر مثمر، في ظل معرفة المواطن أنه مسؤول عن إطلاق النصيح، ومعرفة الولاة أنهم مسؤولون عن قبول النصيح وإصلاح الاعوجاج، ولا بد أن يكون لذلك تأثير بالغ في معالجة الأخطاء وتقويم الاعوجاجات وفي تسريع الخطى وزيادة الفاعلية وفي تجويد

الأعمال وتحسين الأداء، سواء داخل بُنى المجتمع ومؤسساته المدنية أو في الرقابة على الحكام ومؤسسات الحكومة ومحاسبتهم عن أي تقصير أو قصور.

5. الجهاد بشقيه المدني والعسكري:

يُعدّ الجهاد من المحرّكات الرئيسة للنظام السياسي في الفكر الإسلامي، ويأخذ طابعًا شاملاً يتجاوز البعد العسكري إلى الجهاد المدني الذي يقوم على الإصلاح، وبناء الإنسان، وخدمة المجتمع، ومقاومة الظلم والفساد بالوسائل المشروعة، فمفهوم الجهاد في القرآن من السعة بحيث يستوعب كل جهد مبذول في سبيل إصلاح فتوق الواقع والارتقاء بأداء العاملين في كل المجالات العلمية والعملية، سواء كان ذلك في الميادين التربوية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو الخدمية أو الثقافية، وسواء كانت الوسائل ناعمة أو خشنة، معنوية أو مادية. ومن المعلوم أن سورة الفرقان سورة مكية، وقد جاء فيها - وهو يتحدث عن القرآن - قوله تعالى: ﴿فَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَجَاهِدْهُمْ بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا﴾ [الفرقان: 52]، فقد أمر الله رسوله وهو في مكة أن يجاهد المشركين بالقرآن وهو ذروة الجهاد الفكري التربوي التعليمي، نتيجة عظمة القرآن المدهشة وإعجازه المبهّر، وقوته الذاتية المذهلة؛ إذ إنه كلامٌ من خلق الإنسان ويعلم ما يصلحه ويعرف كيفية التأثير عليه، ثم إن أساليبه البيانية ساحرة للألباب ومعانيه الكاملة ملبية لحاجات الفطرة وأشواق الروح. ولو تم استثمار إمكانات القرآن في شقي الهداية والإعجاز بطريقة علمية مع تفعيل منهج التدبر إلى أعلى درجة ممكنة، فإن بإمكانه فتح الكثير من العقول والقلوب المغلقة، لكن أغلب الدعاة انشغلوا بالبيان عن المعاني وبالإعجاز عن الهداية، مع أن الإعجاز بأشكاله الغيبية والبيانية والعلمية إنما هو وسيلة لخدمة الغاية وهي الهداية والتشريع. ويمكن القول إن الاجتهاد والجهاد - بمعناه القتالي - يتضافران لحماية المجتمع من الآفات الداخلية والمؤامرات الخارجية، فالاجتهاد يُخَلِّص الأمة من مفردات الضعف والتخلف التي تصنع القابلية للاستعمار بينما يتولى الجهاد القتالي حماية المجتمع من الغزو الخارجي، بمعنى أن الاجتهاد سابق للجهاد ومرافق له، ولهذا فهو فريضة ثابتة في الظروف المكية والمدنية وسيظل فريضة ماضية حتى قيام الساعة، بينما الجهاد القتالي له ظروف محدودة عندما يتم استهداف النظام الإسلامي أو أي من مكوناته الثقافية والبشرية والمادية. ومن المعلوم أنّ لكلِّ حضارةٍ ساعتها الحضارية، وهي المشارُ إليها في حديثِ المصطفى - صلى الله عليه وسلم - حينما قال: "إذا ضيّعت الأمانة فانتظر الساعة"، فقال أبو هريرة: كيف إضاعتها يا رسول الله؟ قال: "إذا أسند

الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة" (صحيح البخاري، برقم: 6496)، ذلك أن إضاعة الأمانة بهذا المفهوم العريض يقلب الهرم الاجتماعي لأي مجتمع رأساً على عقب، فيعتلي قمة الهرم الروبضات وتتم محاربة الأكفاء، إذ تنقلب القيم تماماً فيُصدّق الكذوب ويُكذّب الصادق، ويُؤتمن الخائن ويُخون الأمين، مما يجعل هذا المجتمع في حالة من الضعف الشديد، ويعطية قابلية شديدة للغزو تجذب الطامحين والطامعين إليه، ويصبح كالقصة التي يتسابق عليها الأكلون النهمون، لتحين ساعة سقوطه المذوية! ولهذا فقد ربط الله أداء الأمانات لأهلها من أصحاب الكفاية والقوة والأمانة بالعدل في الحكم، بل جعل أداء الأمانات أسبق من العدل في الحكم، في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء: 58]، ولأهمية ذلك فقد أورد الله طاعة أولي الأمر بعد الآية السابقة مباشرة، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: 59]، فالحصول على طاعة المواطنين إنما هو ثمن القيام بوضع كل إنسان في مكانه المناسب ضمن ثغور الأمة وفقاً لكفاياتهم وقدراتهم وخبراتهم، بعيداً عن أيّ معايير جهوية أو عرقية أو طائفية أو مذهبية أو حزبية أو حتى دينية، فإن كان هناك منصب يصلح له مواطن غير مسلم أحسن من غيره فمن الخيانة لله ورسوله وللأمة أن يوضع فيه مسلمٌ أقل أهلية، ذلك أن هذا الأمر سيؤدي إلى تفويت مصلحة أو جلب مفسدة بجانب زرع الشعور بالظلم وسط الأكفاء الذين يتم استبعادهم أو تأخيرهم لمعايير غير موضوعية، كالعصبية الأسرية والحزبية والطائفية والمذهبية والمناطقية. ورغم الاختصار الشديد فقد بدا لنا بأن النظام الإسلامي يمتلك المحركات اللازمة لضمان فاعليته في صناعة الحياة، من طاعة لازمة ضمن ضوابط صارمة تمنع استبداد الحاكم إن كان المجتمع واعياً ومتحدداً، ومن شورى صادقة ومشاركة شعبية في صناعة القرار، ومن شيوع الوعي في المجتمع بحيث يصير كل فرد إيجابياً ومشاركاً في حماية نظامه عبر النصيحة الحرة وعبر فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر التي هي من القواسم المشتركة بين الحاكم والمحكوم، ومن تفعيل قيمة المسؤولية والمساءلة في أوساط المجتمع ومؤسساته المدنية، إلى الجهاد بشقيه المدني الناعم والعسكري الخشن. وقبل أن ننتهي من هذا البحث قد يتساءل البعض ولكن أين الوسائل التي تحقق كل ما ذكرت من قيم ومبادئ جميلة يزدان بها النظام السياسي؟ وما هو الموقف من الإنجازات التي حققتها البشرية في مضمار النظم السياسية؟ هذا ما سيتولى توضيحه المطلب الأخير من هذا البحث.

سادسا: امتلاك النظام السياسي لإمكانات الانبثاق والتطور

بفضل عبقرية الرؤية القرآنية يمتلك النظام السياسي إمكانات الانبثاق والتطور المستمرين، ليوكب كل عصر ويلبي حاجات الناس في كل مصر، وليستفيد من كافة الوسائل ومختلف الأساليب، في طريق إبداع الأفضل والأكثر كفاءة، مما يجلب المصالح للناس ويدراً عنهم المفسد، بما يجعل هذا النظام صالحاً للتطبيق في كل زمان ومكان، وقادراً على الاستجابة لتحديات الواقع المتجدد.

1. انبثاق المتغيرات من الثوابت:

يقوم النظام السياسي في الرؤية الإسلامية على مبدأ انبثاق المتغيرات من الثوابت، بما يحقق التوازن بين الاستقرار والتجديد. فالثوابت تمثل القيم والمبادئ الكلية الحاكمة، ويتيح هذا المبدأ للنظام السياسي قدرة عالية على التكيف مع الواقع، دون المساس بالأسس القيمية، فالقرآن في الأساس كتاب هداية جاء ليحجب عن أسئلة الوجود، ويصوغ قواعد كلية للحياة القائمة على الاستخلاف الابتلائي والعبودية الشاملة في محراب الكون، ومن ثم فإنه لم يتطرق للمسائل التي تتغير بتغير الزمان والمكان وإنما للمسائل التي تمثل قواسم مشتركة بين سائر الناس في كل زمان ومكان، بما يستجيب لتحديات كل عصر ويحجب عن أسئلة كل البشر، وبما يكفل إقامة الأنظمة التي تضمن الانسياب لحياة الناس في طريق عمارة الأرض وصناعة الحياة. إن تأمل معادلة الثوابت والمتغيرات تبرز بوضوح كيف أن المتغيرات تنبثق عن الثوابت، من خلال اجتهاد عقول المفكرين والفقهاء والخبراء، بمعنى أن الجزئيات تنبثق عن الكليات، والفروع تنبثق عن الأصول، والوسائل تنبثق عن المقاصد، وفي ذات السياق فإن فروع الفقه تنبثق عن أصول الشريعة، وجزئيات الفكر تنبثق عن كليات العقيدة، والفكر السياسي هو فرع من فروع الفكر ومن رحمه يولد النظام السياسي الذي يضم في بنيته ما هو ثابت وما هو متغير، كالشجرة التي تنغرس ساقها في أعماق الأرض وتتفرع من الساق فروع كبيرة ثم فروع صغيرة، وعن الفروع الصغيرة تنبثق الأغصان، ومن الأغصان تنبثق الأكمات التي تخرج منها الأزهار والثمار، وبهذه الطريقة تنمو النظم الإسلامية ذاتياً مع استفادتها من غيرها كما تستفيد الشجرة من الماء والأكسجين والأسمدة والمواد العضوية؛ ليتم هضمها في دورة حياة الشجرة وتصبح مواداً مختلفة ذات نسق واحد وتؤدي وظيفة كلية واحدة. لقد ذكر القرآن القيم الكلية وترك للعقل أمر تنزيلها وتوفير الظروف والآليات المناسبة لتطبيقها، بحيث يتكرر أو ينتقي ما هو أنسب للزمان والمكان وما يحقق

الأفضل للناس بتغير طبائعهم وعوائدهم وحوادثهم. وعلى سبيل المثال فقد أمر القرآن بإقامة الشورى كقيمة، فقال تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ [آل عمران: 159]، لكنه لم يتحدث عن عدد أهل الشورى ولا عن كيفية اختيارهم أو عملهم، ولم يتحدث عن طرائق تطبيقها ولا حتى ما تجب فيه المشاورة وما لا تجب. وأمر بالعدل والإحسان، فقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ [النحل: 90]، لكنه لم يتعرض لطرائق التنزيل ولا لآليات التطبيق ولم يذكر التفاصيل، ويقرر إمام الحرمين الجويني - وهو أحد أقطاب الفكر السياسي الإسلامي - أن "معظم مسائل الإمامة عرية عن مسلك القطع خلية عن مدارك اليقين" (الجويني، غياث الأمم، 1980، ص 75)، أي أنها ذات نصوصٍ ظنيةٍ تحتلُّ الكثير من التأويلات والأفهام أو خالية من النصوص. ولذلك فإنه يقول: "ولا مطمع في وجدان نص من كتاب الله في تفاصيل الإمامة" (المرجع نفسه، ص 61)، وهنا تكمن رحمة الله بالأمة وعظمة هذا الدين الذي ترك للعقول هذه المسائل المتغيرة حتى لا يقيد عقولهم ولا تصبح النظم قوالب جامدة، فيضطر المسلمون للجمود معها والتوقف عن السير مع متغيرات الحياة المتطورة أو للتمرد عليها وكسرها. ويمكن القول بأن أكثر آية تؤصّل لمبدأ تحقيق الفلاح من خلال معادلة المقاصد والوسائل هي قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ وَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [المائدة: 35]، فإقامة الفرائض وتجنب المحرمات، وتحقيق مقاصد الالتزام بالأوامر والنواهي؛ من جلب للمصالح ودرء للمفاسد، ثم الانطلاق من الاجتهاد إلى الجهاد أو من العلم إلى العمل، ومن ثم فإن كل ما يحقق مصلحة أو يدرأ مفسدة عن الناس من الوسائل، يجب ابتكاره أو استفادته من السلف أو اقتباسه من الآخر، وهذه المرونة في معادلة الثوابت والمتغيرات يحقق النظام الإسلامي تطوره المنشود مع محافظته على أصالته المعهودة. وفي هذا الإطار يرى الفارابي أن "السعادة هي الخير على الإطلاق. وكل ما ينفع في أن تبلغ به السعادة وتُنال به فهو أيضاً خير لا لأجل ذاته لكن لأجل نفعه في السعادة. وكل ما عاق عن السعادة بوجه ما فهو الشر على الإطلاق" (الفارابي، السياسة المدنية، ص 79)، ومن المعلوم أن قيم النظام والحرية والعدل والوحدة والتعاون هي التي تحقق السعادة للإنسان، ولا يمكن أن تتحقق في هذا العصر إلا عبر ما أثمرته التجارب والخبرات البشرية المتطورة، بما يقتضي من المسلمين دراسة وغرلة ما أنجزه الآخرون وهضم ما هو نافع منه والبناء عليه وتطويره، وبذلك فقط تستمر انبثاقات شجرة النظام السياسي بالصورة المطلوبة والتي تتفق مع عظمة الشريعة الإسلامية. ويعلمنا القرآن درساً بليغاً حول أهمية اختيار الوسائل المناسبة للمقاصد المطلوبة، وذلك عبر قصة موسى وهارون، إذ لم يرد أن نبيين أرسلنا لذات الناس وفي

ذات الزمان إلا ما كان من موسى وهارون، فقد بعث الله موسى أولاً لكنه طلب من الله أن يرسل معه هارون بحجة أنه أفصح منه لساناً؛ فقد كانت الرسالة مزدوجة ذات شقين، إذ تبتغي تحقيق التوحيد والتخلص من شركيات بني إسرائيل، وإنجاز التحرير من الاستعباد الفرعوني الذي كان متسلحاً بسلطة الدولة وسطوة السحرة (الإعلام)، ولذلك احتاج الأمر إلى لسان هارون وعصا موسى! إذاً الانبثاقات تحدث من صميم النظام نفسه ولا يمكن استجلاهما من خارج المنظومة الثقافية والزمنية، بمعنى أن الانبثاقات تعبير عن النمو الذاتي للنظام السياسي، مثل الشجرة التي تنمو من داخلها ولا يمكن لأي جهد أن ينجح في تنميتها من خارجها.

2. ما ينبني على الانبثاقات:

ما دام النظام الإسلامي يمتلك القدرة على الانبثاق الذاتي، من خلال الترقى بالناس عبر جناحي الثوابت والمتغيرات، كخصيصة إسلامية تميزه عن سائر الأديان والثقافات، وتكفل له الجمع بين الأصالة والمعاصرة، فإن ذلك يقتضي بالضرورة ما يأتي:

– **تفعيل الاجتهاد السياسي الراشد**، وفتح أبواب الاجتهاد لكل قادر، مع إيجاد ضوابط معقولة لا تبالغ في المثالية فتُضيّق ما هو واسع ولا تترك الأمر سائباً لتحدث الفوضى التي لا خير فيها، ويتم في الفكر السياسي ومن رحم أفكاره تولد القوالب واللوائح والأشكال التي تستكمل صياغة النظام السياسي؛ ذلك أن الاجتهاد السياسي متصل بعبادات متعددة يعود أثرها على مئات الملايين من المسلمين. وتزداد الحاجة لذلك نتيجة سرعة جريان المتغيرات في مسار الحياة والتي تُسبب الدوار، ولا سيما مع وجود هذه الهجمة الشاملة على الإسلام والتي لم توفر تهمّة إلا وألصقتها به وبأهله بما فهم الأبرياء. وفي هذا السياق يدعو الدكتور محمد أسد إلى أن نكتشف من جديد المنهاج السياسي للأمة الإسلامية، في ظل التغيرات العالمية الكبيرة والحركة الحضارية المتسارعة (محمد أسد، منهاج الإسلام في الحكم، ص 40-42)، ويحتاج الأمر إلى تشجيع الانبثاقات التي تتحقق للجزئيات من رحم الكليات، وللشروع من سيقان الأصول، وللوسائل والأساليب من قلب المقاصد، وبما يكفل تنزيلها وفق روحية العصر وبما يضمن تحققها بأعلى درجة من الكفاءة الممكنة. ويحتاج مثل هذا الاجتهاد إلى مراكز ومعاهد بحثية تتولى دراسة الموضوعات من زوايا وأبعاد مختلفة ويطمئن الناس للأخذ بما توصلت إليه، ويحتاج هذا الاجتهاد إلى الجمع بين فقهي الواجب والواقع، ويقتضي ذلك بالطبع تدبر نصوص القرآن وفق منهجية

القرآن نفسه ومنهج النبي- صلى الله عليه وسلم- بجانب إتقان مناهج علوم الاجتماع والتاريخ والسياسة والاقتصاد والنفس، مع توافر متخصصين في هذه العلوم ضمن مجامع اجتهادية تفوق ما يحدث في المجامع الفقهية.

– الرفض القاطع للتقليد واستقلالية الاجتهاد السياسي:

ينطلق النظام السياسي في الرؤية الإسلامية من رَفْضِ قاطعٍ لتقليدٍ أيّ نموذجٍ جاهزٍ لم يُنتجه علماء الأمة في سياقها الزمني والمكاني الراهن؛ الذي يتجاهل التحولات الثقافية والاجتماعية ومتغيرات العصر، مما يُضعف الفاعلية السياسية، ويحول دون انبثاق نموذجٍ أصيلٍ قادرٍ على التعبير عن الثقافة الإسلامية، وفي الوقت نفسه متفاعل مع روح العصر ومتطلباته. فالنماذج السياسية لا تُستنسخ، وإنما تُبدع من داخل السياق الحضاري للأمة، وبالاستناد إلى قيمها ومقاصدها، ويقدم القرآن الكريم دلالة عميقة على خطورة العيش خارج سياق الزمن، وذلك من خلال قصة الفتية المؤمنین في سورة الكهف؛ إذ أعادهم الله إلى الحياة بعد ثلاثمائة سنة، فوجدوا أن الإيمان الذي فرّوا من أجله قد انتصر، غير أنهم شعروا بالغرابة في واقعٍ تغيّرت فيه الأوضاع وتبدّلت أنماط التفكير والاهتمامات والأولويات، فقبض الله أرواحهم، إذ إن استمرار وجودهم في ذلك السياق الجديد كان سيؤدي إلى تصادم مع المجتمع، وربما إلى فقدان مكانتهم الروحية ودورهم القيادي، ولا يقتصر هذا المعنى على الأشخاص، بل ينطبق كذلك على الأفكار والنماذج التي تُقتطع من سياقها الزمني والمكاني، ثم تُزرع قسرًا في واقعٍ مختلف؛ إذ غالبًا ما تفقد هذه الأفكار فاعليتها، وتتحوّل من وسائل إصلاح إلى مصادر اضطراب، ومن هنا يتأكد الحاجة إلى الاستقلال الفكري والاجتهاد السياسي، بوصفهما شرطين لازمين لبناء نموذج سياسي منبثق من الثوابت الإسلامية، ومتفاعل بوعي مع متغيرات العصر.

– الاستفادة من المنهجية التي قام عليها النظام السياسي النبوي والراشدي، يقوم الفكر

الإسلامي على الاستفادة المنهجية من التجربة السياسية النبوية والراشدية، باعتبارها نموذجًا قيمياً وإجرائياً، بما يتيح استلهاهما في بناء نظم سياسية معاصرة منضبطة بالقيم وقادرة على الاستجابة لمتغيرات الواقع، فقد قال-صلى الله عليه وسلم-: "عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين فتمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ" (أبو داود، السنن، برقم: 4607)، باستخلاص مقومات المنهج الذي أمر الرسول- صلى الله عليه وسلم- بالعض عليه بالنواجذ في

جانب الفكر السياسي والذّي أنتج تلك الممارسات المتنوعة في مجتمع المدينة والاستفادة من المنهجية الواعية والتمسك بالمقومات المنهجية التي حكمت التجربة السياسية، واستخلاص روح المنهج لا استنساخ صورته؛ إذ إنّ الممارسات السياسية التي ظهرت في مجتمع المدينة كانت نتاجاً لتفاعل النص مع الواقع الاجتماعي، وقد اتسمت بالتنوع والمرونة بحسب الظروف والإمكانات، والفكر الإسلامي المعاصر مدعو إلى إعادة قراءة التجربة النبوية والراشدية قراءةً مقاصديةً ومنهجيةً، تُحسن التمييز بين الثابت والمتغير، وتستثمر القيم الحاكمة لتلك التجربة في بناء نظم سياسية حديثة، قادرة على الجمع بين الأصالة والفاعلية، وبين الالتزام القيمي والاستجابة الواقعية لتحديات الزمن.

– تفعيل المنهج المقاصدي في غرلة التراث التاريخي ونخل المنجز السياسي الغربي؛

يُعدّ تفعيل المنهج المقاصدي أداةً مركزية في غرلة التراث التاريخي الإسلامي، ونخل المنجز السياسي الغربي، بما يتيح التمييز الدقيق بين ما يصلح للاقتباس وما ينبغي تجاوزه. فالمقاربة المقاصدية لا تنطلق من الرفض المطلق ولا من القبول غير المشروط، وإنما تقوم على ميزان علمي يربط بين الثوابت الشرعية ومتطلبات الواقع، ويهدف إلى بناء نظام سياسي منشود ينهل من قطيعات الشريعة ومقاصدها، وينغرس في قلب العصر، وقادر على التجديد والابتكار، فتفعيل المنهج المقاصدي يُعدّ شرطاً لازماً لبناء نظام سياسي معاصر، يجمع بين الأصالة والانفتاح، ويُحسن الاستفادة من التجربة الإنسانية، دون تفريط في الثوابت أو انسلاخ عن القيم، بما يحقق المصلحة العامة ويستجيب لتحديات الواقع المتجدد، فالمقاصد تعني: "المعاني والحكم الملحوظة للشارع في جميع أحوال التشريع أو معظمها" (ابن عاشور، مقاصد الشريعة، 1999، ص6)؛ ذلك أن معرفة المقاصد يساعد على معرفة إمكانية الاقتباس من عدمها، ويساعد على هضم ما هو مقتبس ضمن المنظومة التي يتم بناؤها لعصرنا. ويمتلك المسلمون تجربة أصيلة في الاقتباس الواعي من الآخر في العهد الذهبي للإسلام، فقد استفاد النبي- عليه السلام- وخلفاؤه الراشدون من بعض الأفكار والنظم النافعة عند الآخرين ولا سيما الفرس والرومان. ويعيد كثير من الغربيين سرعة انتشار الفتوحات الإسلامية إلى ما تمتع به المسلمون آنذاك من انفتاح وتسامح مع الآخرين، ومن هؤلاء روجيه جارودي (جارودي، الإسلام دين المستقبل، ص45)، والحقيقة أن هذا الأمر لم يؤد إلى تسريع الفتوحات فحسب بل أدّى إلى سرعة انبثاق الدولة الإسلامية بمكوناتها المختلفة، فقد أخذ المسلمون ما لم يوجد عندهم وكيفوه ضمن منظومتهم المعرفية ثم

وظفوه ضمن نظامهم السياسي. ودعا جارودي نفسه مسلمي عصرنا لعدم الجمود، وللإستفادة الواعية من الغرب، ونقل عن سياسي فرنسي قوله: "إن بقاء المرء مخلصاً يتمثل بنقل الشعلة من موقد الأجداد لا الرماد، وإن النهر في ذهابه إلى البحر يبقى وفيماً لمنبعه" (المرجع نفسه، ص39)، بمعنى أنه يحث على التثبث بالأصول والمقاصد لا بالفروع والوسائل. ويقول محمد سليم العوا: "ولا بأس علينا إن نحن أخذنا بالوسائل التي سبقنا إليها غيرنا من الأمم والشعوب، فإن صلاح حال الناس غاية أعظم من أن تحول بيننا وبينها عقلية جامدة أو همة قاعدة، والذين لا يقبلون من الآراء والأفكار إلا ما يجدونه مكتوباً عندهم في كتاب قديم يحكمون على الأمة بالبقاء حيث كانت منذ قرون. يتقدم الناس وتتخلف هي، والذين يرفضون كل فكرة سبقنا غيرنا إليها، أو اجتهد في تقريها بعضنا، مهما كانت موافقة لمقتضى الشرع، يُخَطِّنون الصحابة والتابعين الذين قبلوا كل جديد مفيد، ولو لم يكن لهم به سابقة ولا عهد" (العوا، النظام السياسي في الإسلام، ص133).

وهذا الاقتباس المنهجي الواعي هو ما يدعو إليه كافة المفكرين الإسلاميين الواسطيين (محمد أسد، الطريق إلى مكة، 2005، ص415-416)، ولا سيما بعد ما نجح الغرب في مضامير القضاء على الاستبداد وتحقيق الاستقرار من خلال التبادل السلمي للسلطة، وذلك بتفتيت السلطة إلى ثلاث سلطات والفصل بينها، وتحديد مدة ولاية الزعيم، وإتاحة التعددية السياسية تحت سقف الدستور، وإيجاد بيئة مناسبة لبروز إعلام حر ومؤسسات مجتمع مدني مستقلة، وبناء وعي اجتماعي كبير يمثل الضمانة الأهم للتجربة الديمقراطية برمتها. ولكي يكون التعامل مع الآخر بصورة عامة والاقتباس بشكل خاص مفيداً ومثمراً؛ فلا بد أن يقوم على معرفة دقيقة وعلى طرائق منهجية تتوسل بالقراءة العميقة الشاملة، وتتكى على مراكز ومعاهد وأقسام دراسة الغرب، وذلك على نمط الدراسات الاستشراقية التي أنشأها الغرب لتشريح الإسلام والمسلمين (أبو سليمان، الإنسان بين شريعتين، ص86-92)، ولكن دون الوقوع بالطبع في آفات التحيز والتحامل والصورة النمطية التي وقع فيها أكثر المستشرقين.

- ضرورة تنظيم العلاقة بين العقل والنقل:

تقوم الرؤية الإسلامية على تنظيم العلاقة بين العقل والنقل تنظيمًا تكامليًا، لا تصادميًا، بحيث يُفهم النقل في ضوء مقاصده، ويُوظف العقل في استيعابه وتنزيله على الواقع، فالعقل أداة للفهم والاجتهاد، والنقل مصدر للهداية والضبط، وبالتوازن بينهما تتحقق سلامة الفكر، وتُبني نظم

سياسيةً رشيدةً تجمع بين الثبات القيمي والفاعلية الواقعية، ويبدأ الخلل من سوء إدراك حدود العلاقة بين العقل والنقل، فالذين يُعطونَ العقلَ فوقَ حجم طاقته وحدود إمكاناته؛ يسمحونَ له بالدخول إلى الثوابت كأنها أمور ما أنزل الله بها من سلطان، وربما خاضوا حتى في عالم الغيب، والذين يسيئون الظن بالعقل ويخجرونه عن القيام بوظائفه، يتعاملون مع المتغيرات الموروثة كأنها ثوابت لا يأتها الباطل من بين يديها ولا من خلفها! ولذلك كان من الضروري جداً تنظيم العلاقة بين العقل والنقل، بحيث يدرك العقل حدوده وتحقق التقوى المعرفية والتي تتجسد في ألا يجد الله العقل حيث نهاه ولا يفقده حيث أمره، وبصورة أساسية يجده في عالم الشهادة مجتهداً وباحثاً عن كل جديد ومفيد ولا يجده في عالم الغيب إلا في مقام الفهم والتسليم، ومن الأمور المساعدة على تحقيق هذا الهدف ما يأتي:

– تفعيل مدارك العقل كافة في تدبر النصوص القرآنية:

يقتضي تدبر القرآن الكريم تفعيل مدارك العقل كافة، بما يمكن من فهم متجدد للنص القرآني ليلبي حاجات الإنسان في كل زمان ومكان، ويوازن بين متطلبات الجسد وأشواق الروح. فالتدبر ليس عملية تكرار لفظي، بل جهدٌ عقليٌّ واعٍ يستنطق النص، ويستكشف مقاصده، ويُنزله على الواقع المتغير، ولا يتحقق هذا التدبر إلا بعقلٍ راشدٍ مشبعٍ بالرؤية الكلية للقرآن، قادرٍ على الربط بين آياته، واستحضار سياقاته، وفهم سننه ومقاصده، حتى يظل الوحي حياً متجدداً، وبهذا التفاعل الواعي بين النص والعقل، يحتفظ القرآن بفاعليته الحضارية وقدرته على توجيه الإنسان والمجتمع في مختلف العصور، ويتأسس – حسب أحد الباحثين - على خمسة أسس: الأساس اللغوي، الأساس المقاصدي، الأساس الظرفي، الأساس التكاملي، الأساس العقلي. مع التفريق الحاسم في طرائق التعامل بين النصوص الظنية والنصوص القطعية، ومراعاة البعد الزمني لأفهام العقل، حيث الاختلاف بين الأفهام القابلة للتغير والأفهام الثابتة ودعوى التغير في ما هو ثابت (النجار، خلافة الإنسان، ص 91-113)، ومن الأبعاد التي تساعد على تفعيل طاقات العقل، التركيز على منهجة العلم وتثميته بطريقة توليدية تقوم على التفكير وليس على الحفظ والتخزين، والسعي للنفوذ إلى فوائده البعيدة، وذلك من خلال الموازنة بين استيفاء الأخذ بالأسباب وكمال التوكل على الله، ولقد أورد القرآن نموذجاً لهذا الأمر في قصة يعقوب- عليه السلام- حيث وصفه الله، فقال: ﴿وَإِنَّهُ لَدُوٌّ عَلِيمٌ لِمَا عَلَّمْنَاهُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يوسف: 68]، "فقد شهد الله له بكمال التعلم من الأسباب والظواهر والحوادث التي بثها سبحانه حوله في

أرجاء الأرض وأبعاد الحياة، قال تعالى: ﴿وَقَالَ يَا بَنِيَّ لَا تَدْخُلُوا مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ وَادْخُلُوا مِنْ أَبْوَابٍ مُتَفَرِّقَةٍ وَمَا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَعَلَيْهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾ [يوسف: 96]، فقد أمرهم بالتسبب المتمثل في الدخول من أبواب متفرقة، ووجههم إلى التوكل من خلال إعادة كل شيء إلى الله، حيث أعلن توكله على الله، ودعا كل المؤمنين للتوكل عليه تعالى "ومن أهم العوامل في هذا السبيل القيام بتركيز الطاقة على الأمر المقصود ومنع تبددها في أمور شتى، حتى تستطيع النفاذ إلى المقاصد والأسرار، وأماننا نموذج قرآني يتجلى في الملك ذي القرنين الذي وردت قصته في سورة الكهف، فقد قال الله عنه: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ ذِي الْقَرْنَيْنِ قُلْ سَأَتْلُو عَلَيْكُمْ مِنْهُ ذِكْرًا * إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ وَآتَيْنَاهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا * فَاتَّبَعِ سَبَبًا﴾ [الكهف: 83-85]، "فإن الله قد آتاه من كل شيء سبباً لكنه بذكائه الوقاد ومعرفته بالواقع وبالظروف التي يعيش فيها اختار السبب المناسب في كل مجال: ﴿فَاتَّبَعِ سَبَبًا﴾، ولم يسمح لطاقته بالتبدد في كل الطرق والتشتت في سائر الأسباب، ولتأكيد هذا المعنى نذكر بأن السبب في اللغة العربية هو الجبل، فاستعير لكل ما تُجْتَلَبُ به الأشياء، فالجبل أنسب ما يكون لحزمة من الحطب أو الزرع أو الحشائش، وهكذا فإن العقل عندما يصب قواه التفكيرية في عالم الشهادة، ثم يركز طاقته بصورة منهجية على فهم الظواهر واستكناه الأشياء، بحيث يدخل على كل شيء من بابه المناسب؛ فإن فاعليته البنائية تصبح عالية جداً.

– عدم المبالغة في تقدير قوى العقل:

العقل جزء من الإنسان الذي خلقه الله، ومهمته الأساسية هي فهم عالم الشهادة الذي يوجد الإنسان فيه، مع الاعتماد على الوحي في فهم عالم الغيب الذي لا يعلمه إلا من خلق الإنسان، وهناك دروس قرآنية تحتاج إلى تدبر، وهي نُعَلِّمُنَا محدودية قوى العقل، وعلى سبيل المثال، فإن ملكة سبأ تنتصب كدليل بارز على هذا الأمر، فلو كان العقل وحده يكفي للاهتداء إلى الله لاهتدت ملكة سبأ، تلك المرأة الراجحة العقل والشديدة الذكاء والتي كانت زاخرة بالحكمة التي أيدها الله نفسه حينما تحدّثت عن طبيعة الملوك في الإفساد، لكنها ظلت عمراً مديداً وهي تعبد الشمس مع قومها، حتى هيا الله لها رسوله سليمان الذي قادها إلى بستان الإيمان بما يمتلكه من هداية الوحي. ويُعَلِّمُنَا القرآن درساً بليغاً آخر في هذا السياق، وهو أن من طلب فوق طاقته العقلية أصابته صدمة الصدمة، فهذا كليم الله موسى، وقد اختاره الله بعناية واصطنعه لنفسه وعلى عينه، عندما طلب رؤية الله جهره ليطمئن قلبه وليس تشككاً؛ أصيب بصدمة الصدمة،

وذلك عندما تجلّى الله على الجبل، فكيف لو تجلّى الله له؟! فالله أن يعطينا درساً لا يُنسى من خلال كليمه موسى الذي أهله لكي يتحمل مكالته بدون واسطة، مما يبيّن أن طاقات الإنسان العقلية والروحية والمادية محدودة، ومن هنا فإن عليه أن يستثمرها الاستثمار الأفضل والأكمل وفق توجهات الوحي، وبذلك يتكاملُ العقل والنقل وتصبح فاعلية المؤمن في الذروة منها، بحيث تعادل فاعلية عدد أو أعداد من غير المؤمنين. ولقد علّل القرآنُ غلبةَ المسلمين في ميدانِ الحرب على غيرهم رغم قلةِ عددِ المؤمنين مقارنةً بأعدائهم، أنهم يفقهون سننَ الله الفاعلة في صناعة النصر، ولا بُدَّ أن منها العلاقة المنسجمة بينَ العقلِ والنقلِ، نفهم ذلك من خلال مفهوم المخالفة في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾ [الأنفال: 65]، فالباءُ في ﴿بأنهم﴾ سببية، كأنه يقول إن ذلك يحدث بسبب عدم فقه الكافرين لسنن الله، وما دام المؤمنون - في المقابل - بهذه الفاعلية العالية فإن ذلك يعني بالمخالفة أنهم يفقهون سنن الله في القوة وفي تحقيق النصر بأقل الأعداد والعُدُد. ونستطيع القول بكل ثقة بأنه لا يمكن الوصول إلى هذه الدرجة من الفهم الدقيق ما لم يكن هناك توازن كامل بين العقل والنقل، فالنقل يجتلب قوة عالم الغيب والعقل يستثمر قوى عالم الشهادة، وبذلك تتضافر الأسباب والأسرار على تحقيق النصر المنشود، وهذا ينطبق من باب أولى على معتركات البناء خارج إطار الحرب العسكرية.

– النفاذ من خلال الأسباب وعدم نسيان الأسرار:

لكي يكون العقل المسلم فاعلاً في صناعة التصورات وترشيد التصرفات، ينبغي له أن يتحرك من خلال مشيئة الله التي تتجلّى في المنظومة السببية وتثوي في المنهج السُنّني، وكل ما عمل العقل من داخلها واستثمر قوانينها كانت فاعليته أكبر وتأثيره أوسع، فقد كان الأنبياء مرتبطين بالأسباب لدرجة أن بعضهم كان عندما تأتيه خارقة من عالم الغيب يتساءل ويتوثق، رغم إيمانه بأن الله على كل شيء قدير، كما فعل الخليل إبراهيم وزكريا- عليهما السلام- عندما جاءتهما البشارة بأنّ الله سيرزقهما الولدَ مع كبر سنهما وعقم زوجيهما. لكنه لا ينبغي أن ينسى في غمرة استثماره للأسباب في عالم الشهادة، وجود أسرار في عالم الغيب يمكن أن تتدخل عند الحاجة بعد أن يتم استكمال التوكل على الله مع استنفاد الأخذ بالأسباب. وعلى سبيل المثال، فإن القرآن يشير إلى شيء من هذا القبيل في درس ابن نوح- عليه السلام- والذي لم يؤمن مع أبيه فاختلف المنهج

والمصير، فقد دعاه أبوه عندما بدأ الطوفان إلى ركوب سفينته، وهي ذات ألواح ودُسُر كما وصفها القرآن، لكن الابن بعقله المادي ظن أنه أذكى من أبيه وأن تلك السفينة الضعيفة لن تتحمل ذلك الطوفان الضخم، ولا بد له أن يعتلي قمة أحد الجبال الشديدة الارتفاع لكي ينجو من الغرق، وهو بذلك إنما تحرك في ضوء الأسباب المادية البحتة، لكن عالم الأسرار يقول بأن السفينة الخشبية يمكن أن تكون أقوى من الجبل الصلب حينما تمخر عُباب أمواج كالجبال؛ وذلك ب(كُن) الإلهية، بينما يغرق الجبل الصلب الشاهق بمن هم عليه، ذلك أن تلك السفينة تجسيد لمشيئة الله كما تفعل الأسباب المادية في الأوضاع الطبيعية. وهكذا فإن النظام السياسي الذي ينهل من الرؤية القرآنية الشاملة يمتلك القدرة على التطور بحيث يلبي حاجات الناس في كل زمان ومكان، من خلال امتلاك القدرة على الانبثاق الداخلي، حيث تنبثق الجزئيات النسبية من الكليات المطلقة، وتتطور الفروع العصرية من الأصول الإلهية الكاملة، وتنبثق الوسائل والأساليب المتغيرة من طبيعة المقاصد العامة والثابتة بنصوص قطعية. وتنبني على الانبثاقات أمور عديدة إن تأملناها وجدنا أنها توفر للنظام إمكانات النمو والتطور، وتمنحه القدرة على التوائم مع المستجدات والمسابقة إلى التفاعل الإيجابي مع التحديات وتلبية الحاجات المختلفة باختلاف البيئات.

الخاتمة وأهم النتائج والتوصيات:

خلصت هذه الدراسة إلى أن القرآن الكريم يقدم رؤية شاملة ومتكاملة للبيئة التي يتحرك في إطارها النظام السياسي الإسلامي داخلياً وخارجياً؛ إذ يؤسس منظومة من القيم والتوجهات التي تكفل تحقيق الانسجام والتكامل بين النظام السياسي وبقية النظم التربوية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية داخل المجتمع الإسلامي، بما يعزز تماسكه وقوته الداخلية والخارجية، والرؤية القرآنية تمتلك أول وأهم مكونات النظام السياسي وهو القيم والمبادئ التي تنتصب كمقومات لقيام أي نظام سياسي، على النحو الآتي:

1. النظام السياسي الإسلامي ليس مجرد منظومة إجرائية أو بنية مؤسسية، بل هو نظام قيمي في جوهره، يقوم على رؤية قرآنية شاملة تجعل من القيم والمبادئ أساساً لكل ممارسة سياسية. وقد أظهرت الدراسة أن القيم الخمس الكبرى: التوحيد، والحرية، والوحدة، والعدل، والعلم تمثل الأساس الأول والأهم لقيام أي نظام سياسي رشيد، وأن حضورها الكثيف في القرآن الكريم يمنح النظام السياسي الإسلامي تميزاً أخلاقياً ومعيارياً فريداً.

2. أن النظام السياسي الإسلامي يقوم على مكونات متكاملة تشمل الأشخاص، والمؤسسات، والقيم، والعلاقات، ولا يمكن فصل أحدها عن الآخر دون الإخلال بتوازن النظام وفاعليته. كما برز دور الإنسان، حاكمًا ومحكومًا، بوصفه محورًا أساسيًا في نجاح النظام أو فشله.
3. أوضحت الدراسة أن النظام السياسي الإسلامي يعمل ضمن بيئة داخلية وخارجية مترابطة، حيث تتكامل النظم التربوية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية في دعم الاستقرار السياسي وبناء الوعي العام. أما في البيئة الخارجية، فقد تبين أن القرآن يقدم قواعد واضحة للتعامل مع الآخر تقوم على التعارف، والتعاون، والعدل، والمصالح المشتركة، مع الاستعداد لردّ العدوان وحماية الأمة من الأخطار.
4. بيّن البحث أن النظام السياسي الإسلامي يمتلك قدرة عالية على نسج علاقات إيجابية وفاعلة مع محيطه الداخلي والخارجي، بما يحفظ قوته الداخلية، ويضمن خدمة المواطنين، ويؤهله للقيام بدور حضاري عالمي قائم على التوازن والشهود الحضاري. كما أظهر أن هذه العلاقة تقوم على الجمع بين السلم والقوة، وبين الانفتاح والحماية، وفق مقتضيات الواقع ومقاصد الشريعة.
5. كشفت الدراسة أن النظام السياسي الإسلامي لا يقوم على الجمود، بل يمتلك محرّكات ديناميكية تضمن فاعليته واستمراره، وفي مقدمتها: الطاعة المنضبطة، والشورى والمشاركة الشعبية، والنصيحة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والمسؤولية والمساءلة، والجهد بشقيه المدني والعسكري، وقد تبين أن هذه المحرّكات تشكّل منظومة متكاملة توازن بين الاستقرار والرقابة، وبين القوة والعدل.
6. توصل البحث إلى أن النظام السياسي المنبثق من الرؤية القرآنية يمتلك قدرة ذاتية على التطور المستمر، من خلال انبثاق المتغيرات من الثوابت، وتجدد الوسائل من المقاصد، وتطور الاجتهادات من الأصول الكلية. وهذه الخاصية تمنحه قابلية التطبيق في كل زمان ومكان، وتُمكنه من التفاعل الإيجابي مع المستجدات، وتلبية حاجات الناس المتنوعة باختلاف البيئات والثقافات.

أهم التوصيات:

1. تعميق الدراسات القرآنية في المجال السياسي، من خلال التركيز على استخراج القيم والمبادئ الحاكمة للنظام السياسي الإسلامي، وربطها بقضايا الحكم الرشيد، والحوكمة، وإدارة الدولة في السياق المعاصر.
2. تفعيل المنهج المقاصدي في الدراسات السياسية الإسلامية، ليكون أداة مركزية في الاجتهاد، وغرابة التراث التاريخي، وتقويم النماذج السياسية المعاصرة، بما يضمن الجمع بين الأصالة والفاعلية.
3. الاهتمام ببناء الإنسان من خلال إصلاح النظم التربوية والإعلامية، لما لها من أثر مباشر في ترسيخ الوعي السياسي، وتعزيز قيم المواطنة العادلة، والمسؤولية، والمشاركة الإيجابية في الشأن العام.
4. إعادة تفعيل مبادئ الشورى والمساءلة بصيغ مؤسسية معاصرة، تضمن مشاركة المجتمع في صناعة القرار، وتحدّ من الاستبداد، وتُعزّز الشفافية والرقابة على السلطة.
5. العمل على تطوير خطاب سياسي إسلامي معاصر يخاطب الداخل والخارج، قادر على تحقيق التوازن بين الثوابت الشرعية ومتطلبات العلاقات الدولية المعاصرة.
6. الدعوة إلى مزيد من البحوث التطبيقية التي تدرس إمكان تنزيل مبادئ النظام السياسي الإسلامي في واقع الدول والمجتمعات المعاصرة، مع مراعاة اختلاف البيئات والسياسات.

والحمد لله رب العالمين.

References

- Muslim ibn al-Hajjaj. (n.d.). *Sahih Muslim*. Edited by Muhammad Fuad Abd al-Baqi. Beirut: Dar Ihya al-Turath al-Arabi.
- Ibn Taymiyyah, Ahmad ibn Abd al-Halim. (1418 AH). *Al-Siyasah al-Shariyyah (Sharia-Oriented Governance)*. Saudi Arabia: Ministry of Islamic Affairs Awqaf Dawah and Guidance (1st ed.).
- Ibn Taymiyyah, Ahmad ibn Abd al-Hamid. (n.d.). *Al-Hisbah in Islam*. Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah.
- Ibn Khaldun, Abd al-Rahman. (n.d.). *The Muqaddimah (Introduction of Ibn Khaldun)*. Beirut: Dar al-Jil.
- Ibn Rushd. (1998). *The Necessary in Politics: Abridgement of Platos Republic*. Translated into Arabic from Hebrew by Ahmad Shahlān. Beirut: Arab Unity Studies Center (1st ed.).
- Abu Sulayman, Abd al-Hamid. (1427 AH/2007). *Man Between Two Laws (Insan Bayna Shariatayn)*. Cairo: Dar al-Salam (2nd ed.).
- Davutoglu, Ahmad. (1427 AH/2006). *The Islamic World Amid Civilizational Transformations*. Arabic translation by Ibrahim al-Bayoumi Ghanim. Cairo: Dar al-Shuruq International (1st ed.).
- Al-Bukhari, Muhammad ibn Ismail. (1422 AH). *Sahih al-Bukhari*. Edited by Muhammad Zuhayr ibn Nasir al-Nasir. Dar Tawq al-Najah (1st ed.).
- Al-Banna, Fuad. (1438 AH/2017). *Wings of Civilizational Takeoff in the Era of the Rightly Guided Caliphs*. Khartoum: Qurtubah Company (1st ed.).
- Al-Banna, Fuad. (1439 AH). *Benefiting from Others in Islam: A Foundational Perspective*. Doha: Kitab al-Ummah Series, Ministry of Awqaf (1st ed., No. 179).
- Al-Banna, Fuad. (1433 AH/2012). *Prayer and Politics: Pains of Separation and Bridges of Connection*. Taiz: Forum of Islamic Thought (1st ed.).
- Al-Bayoumi, Ibrahim. (1435 AH/2014). *Civil society policies according to the general objectives of Sharia*. In Muhammad Salim al-Awa (Ed.), *Activating the Objectives of Sharia in the Political Field*. London: Al-Furqan Islamic Heritage Foundation (1st ed.).
- Al-Tirmidhi, Muhammad ibn Isa. (1998). *Sunan al-Tirmidhi*. Edited by Bashshar Awwad Maruf. Beirut: Dar al-Gharb al-Islami.
- John Paul. (1985). *Western Political Thought*. Translated by Muhammad Rashad Khumays. Cairo: General Egyptian Book Organization (1st ed.).
- Al-Juwayni, Imam al-Haramayn. (1400 AH). *Ghiyath al-Umam fi Iltiyath al-Zulam (Succor of Nations in Times of Darkness)*. Edited by Abd al-Azim al-Dib. Doha: Ministry of Islamic Affairs (1st ed.).

- Lang, Jeffrey. (1426 AH/2005). *Even Angels Ask: A Journey to Islam in America*. Translated by Mundhir al-Absi. Damascus: Dar al-Fikr (2nd ed.).
- Hamidullah, Muhammad. (1405 AH/1985). *Collection of Political Documents from the Prophetic Era and the Rightly Guided Caliphate*. Beirut: Dar al-Nafais (5th ed.).
- Garudy, Roger. (n.d.). *Islam: The Religion of the Future*. Translated by Abd al-Majid Barudi. Beirut: Dar al-Iman for Printing and Publishing.
- Rashid Rida. (n.d.). *Tafsir al-Manar*. Cairo (4th ed.).
- Al-Sibai, Mustafa. (1405 AH/1985). *The Prophetic Biography: Lessons and Reflections*. Beirut: Al-Maktab al-Islami (8th ed.).
- Sayyid Qutb. (1981). *In the Shade of the Quran*. Beirut: Dar al-Shuruq (10th ed.).
- Al-Shatibi, Abu Ishaq. (n.d.). *Al-Muwafaqat fi Usul al-Sharia*. Edited and annotated by Abd Allah Draz. Beirut: Dar al-Marifah.
- Ibn Ashur, al-Tahir. (1420 AH/1999). *The Objectives of Islamic Law (Maqasid al-Sharia al-Islamiyyah)*. Edited and studied by Muhammad al-Tahir al-Maysawi. Amman: Dar al-Fajr (1st ed.).
- Uthman, Muhammad Fathi. (1404 AH/1984). *Foundations of Islamic Political Thought*. Beirut: Muassasat al-Risalah (2nd ed.).
- Al-Ghazali, Abu Hamid Muhammad. (n.d.). *Ihya Ulum al-Din (Revival of Religious Sciences)*. Beirut: Dar al-Marifah.
- Al-Ghannushi, Rashid. (1993). *Public Freedoms in the Islamic State*. Beirut: Arab Unity Studies Center (1st ed.).
- Al-Farabi, Abu Nasr. (1996). *The Book of Civil Politics (Kitab al-Siyasah al-Madaniyyah)*. Introduced and organized by Ali Abu Mulhim. Beirut: Dar wa Maktabat al-Hilal (1st ed.).
- Al-Fasi, Allal. (1993). *The Objectives of Sharia and Its Noble Virtues*. Beirut: Dar al-Gharb al-Islami (5th ed.).
- Nietzsche, Friedrich. (2016). [Work translated into Arabic]. Translated by Felix Fares. Egypt: Egyptian Foundation for Printing and Publishing (1st ed.).
- Safi, Luay. (1422 AH/2001). *Creed and Politics: Features of a General Theory of the Islamic State*. Damascus: Dar al-Fikr (1st ed.).
- Al-Mubarak, Muhammad. (1405 AH/1984). *The Islamic System: Creed and Worship*. Beirut: Dar al-Fikr.
- Asad, Muhammad. (2005). *The Road to Mecca*. Translated by Rifaat al-Sayyid Ali. Cairo: Supreme Council of Culture.
- Asad, Muhammad. (1983). *Islamic Governance: The Method of Islam in Ruling*. Arabic adaptation by Mansur Muhammad Madi. Beirut: Dar al-Ilm lil-Malayin (6th ed.).

Hoffman, Murad. (1428 AH/2007). *Islam as Seen by a German Muslim*. Arabic adaptation by Kamil Ismail. Riyadh: Obeikan Library (1st ed.).

Al-Najjar, Abd al-Majid. (1425 AH/2005). *The Caliphate of Humankind Between Revelation and Reason*. USA: International Institute of Islamic Thought; Beirut: Arab Scientific Publishers (3rd ed.).